الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الخمسون

الجلسة العامة ٦٠
الأربعاء، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال . . . . . (البرتغال)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيبولسونغرام (تايلند).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ٤٧ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة

السيد باك جيل يو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد انقضى نصف قرن على إنشاء الأمم المتحدة وتكليفها بالمهمة النبيلة، مهمة صون السلم والأمن العالميين. إلا أن الأمم المتحدة لم تحقق بعد أمنية البشرية في قيام عالم حر مسالم جديد، ولا تزال تواجه عددا من التحديات.

وحتى بعد نهاية الحرب الباردة، ما برح العالم يشهد تزايد الصراعات الجارية في شتى بقاع العالم. وقد انقضت عدة أعوام منذ أن بدأت الدول الأعضاء مناقشة مسألة إصلاح الأمم المتحدة - التي ينسب إليها قدر من المسؤولية عن الصراعات الجارية - لجعلها منظمة ديمقراطية ومنصفة، ولكن هذه المناقشة لم تتوصل بعد الى تحقيق النتائج المرجوة.

وتعرب البشرية الآن عن خيبة الأمل وعدم الارتياح للمستقبل. إن واقع اليوم يتطلب من الدول الأعضاء أكثر من ذي قبل أن تحسم بسرعة مسألة إعادة هيكلة مجلس الأمن، وهي المسألة التي تمثل عنصرا رئيسيا في تعزيز دور الأمم المتحدة المسؤولة عن صون السلم والأمن.

لقد حدثت في السنوات الخمسين الماضية تغييرات كبيرة على الساحة الدولية، من ضمنها زيادة عضوية الأمم المتحدة الى ثلاثة أمثال ما كانت عليه. ومع ذلك، ظل مجلس الأمن يحتفظ بهيكله الذي عفا عليه الزمن، ويضطلع بأنشطته على أساس العقلية القديمة لعصر الحرب الباردة. وما برحت هذه الظاهرة تعرقل التنمية التقدمية للأمم المتحدة لفترة طويلة للغاية.

إن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أخذت تبدي في الآونة الأخيرة حماسة لإعادة تشكيل مجلس الأمن. وعليه صارت المناقشات تجري في الفريق العامل المفتوح العضوية بشأن إعادة تشكيل المجلس بطريقة أكثر

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-86658
9586658

تفصيلا ونشاطا وهذا في الواقع تطور تقدمي وإيجابي.

وينبغي، لدى بذل الجهود من أجل إعادة تشكيل مجلس الأمن، إيلاء اهتمام كبير لتوسيع عضوية المجلس حتى يكون انعكاسا لإرادة ومصالح البلدان النامية، وفقا للواقع الراهن المتمثل في الزيادة الكبيرة في عدد أعضاء الأمم المتحدة، ولا سيما الأعضاء في البلدان النامية. فمن النقاط الرئيسية في توسيع عضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إعطاء الأولوية للبلدان النامية، وتطبيق مبدأ التوزيع الإقليمي المتساوي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لعدد البلدان في كل منطقة.

وبما أنه لم يتم التوصل الى اتفاق حتى الآن بين الدول الأعضاء بشأن مسألة العضوية الدائمة في مجلس الأمن، فمن المعقول التوصل الى توافق في الآراء أولا على زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في هذه المرحلة. وفي هذا الصدد، نقترح إضافة ١١ مقعدا الى العضوية غير الدائمة. وهذا سيزيد عضوية المجلس الى ٢٦ مقعدا وبذلك تُكفل سبعة مقاعد لكل من آسيا، وافريقيا، وأوروبا الشرقية والغربية، وخمسة مقاعد لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وبلد مثل اليابان لم يعمد الى التأمل بإخلاص في أمر عن الجرائم التي ارتكبها ضد بلدان أخرى في الماضي، ولم يبد نية تصفية الحساب عنها، لا يصح أن يصبح عضوا دائما في مجلس الأمن.

والمهم أيضا في إعادة تشكيل مجلس الأمن تحسين طرائق عمله وإجراءاته بغية كفالة الشفافية والديمقراطية في عمله. وينبغي تقليص صلاحية وسلطة مجلس الأمن مع إعطاء الجمعية العامة سلطة أكبر، وإتاحة الاطلاع التام على جميع أعمال المجلس، بما في ذلك المشاورات غير الرسمية.

ولإكساب أي قرار يتخذه مجلس الأمن، بالنيابة عن الأمم المتحدة، ويكون قاضيا بفرض جزاءات على دول أعضاء أو استخدام القوة ضدها، قوة النفاذ ينبغي أن ينال موافقة أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في الجمعية العامة. وينبغي الإبقاء على حظر إعادة الانتخاب الفوري للأعضاء غير الدائمين، بغية إتاحة الفرصة لجميع الدول الأعضاء كي تصبح أعضاء في مجلس الأمن وتضطلع بدور مسؤول.

والنقطة الثانية هي إلغاء حق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن. ومن شأن إلغاء نظام حق النقض أن يزيل العائق الرئيسي أمام إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة، وأن يقضي على مخلفات فترة الحرب الباردة التي شجعت قلة من الدول الكبرى على التسلط والتصرف بغطرسة. وفي هذا الصدد وريثما يتحقق ذلك ننظر بعين إيجابية الى الاقتراحات التي تقدمت بها بعض الدول الأعضاء، والتي تقضي بالحد من حق النقض أو تضييق نطاق استخدامه.

ولا ينبغي السماح لأنفسنا بعد الآن بإضاعة الوقت في مناقشات غير عملية بشأن إعادة تشكيل مجلس الأمن، وإنما ينبغي أن نتخذ خطوات ملموسة وأكثر فعالية لإصلاح الأمم المتحدة في أن تصبح منظمة ديمقراطية ومنصفة بما يحقق الفائدة للدول الأعضاء.

إن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يزال ملتزما تماما بالاضطلاع بدور ناشط من أجل تمكين الأمم المتحدة من الوفاء بالمهمة النبيلة المكرسة في ميثاقها.

السيد بلوكيس (لاتفيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي ببيان بالنيابة عن الممثل الدائم للاتفيا، السفير بومانيس، الذي لم يتمكن من الحضور الى هنا في هذا الوقت.

إننا ننظر اليوم في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية والخلاصة اللذين أعدهما نائبا رئيس الفريق. وتشكل الوثيقتان موجزا مفيدا جدا للوضع الحالي للمناقشة الخاصة بإصلاح مجلس الأمن. فرئيس الفريق العامل، السيد إيسي، رئيس الدورة التاسعة والأربعين، وخاصة نائبا الرئيس، السيد برايتنستاين والسيد بيبولسونغرام الذي يشغل مقعد الرئاسة اليوم، يستحقون امتناننا العميق على الخلاصة، وعلى قيادتهم للفريق العامل التي اتصفت بالكفاءة والصبر والعمل الدؤوب في ظل ظروف صعبة.

وعلى الرغم من أن المبادرات الرامية الى إصلاح مجلس الأمن لها تاريخ طويل يمتد على تاريخ الأمم المتحدة كله، فإن الجهد المكثف الذي يبذل حاليا من أجل إصلاح مجلس الأمن هو نتيجة انتهاء الحرب الباردة.

إن البنود التي تتضمنها الصفقة الحالية لإصلاحات مجلس الأمن تنقسم الى مجموعتين. فالمجموعة الأولى

تتضمن جميع جوانب تغيير حجم وتشكيل مجلس الأمن، فضلا عن مسألة حق النقض. أما المجموعة الثانية فتشمل طرائق عمل المجلس، بما في ذلك علاقات المجلس مع الدول الأعضاء المهتمة، والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة. والقصد من هذا البيان هو الإسهام في مناقشة بعض البنود في كلتا المجموعتين، مع البدء بالمجموعة الثانية.

إن بعض الإصلاحات لطرائق عمل مجلس الأمن، بما في ذلك الشفافية المتزايدة، بدأها ونفذها المجلس بنفسه، ولا سيما فريقه العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الآخرى، وتعتقد لاتفيا بأن التحرك صوب المزيد من الشفافية وتحسين طرائق العمل يجب أن يستمر بغية الإبقاء على فعالية المجلس، بل وحتى تحسينها.

وفيما يتعلق بالمجموعة الأولى، فإن الجمعية العامة هي التي عليها أن توافق على تغييرات في حجم مجلس الأمن وتشكيله. والاتفاق الوحيد الذي تم التوصل إليه في الوقت الراهن هو مجرد وجوب توسيع مجلس الأمن. ويبدو أن الاتفاق على تشكيل المجلس، فضلا عن حق النقض، يتطلب وقتا.

وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية جماعية عن تبين ما إذا كان الاتفاق الجزئي الحالي يصلح منطلقا للتوصل الى توافق في الآراء على إجراء بعيد الأجل ومتعدد المراحل لتوسيع مجلس الأمن وتغيير تكوينه. ومن الضروري للغاية، بغية تحقيق توافق في الآراء، ألا يتعين على الدول الأعضاء في المرحلة الأولى من التوسيع التعهد بالتزامات دائمة لا رجعة فيها بشأن المسألتين الخلافيتين وهما: تكون المجلس واستعمال حق النقض.

إن توسيع مجلس الأمن خلال المرحلة الأولى يصح أن يكون توسيعا متواضعا يحقق استجابة إيجابية للزيادة الكبيرة التي حدثت في عضوية الأمم المتحدة منذ عام ١٩٦٥، ويشكل امتثالا محسنا لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل. وترى لاتفيا أن النتيجة المحتملة والمستحبة للامتثال المحسن هي تعزيز الدور العالمي في صنع القرار للدول الصغيرة والبلدان النامية.

وتعتزم لاتفيا التقدم إلى الفريق العامل المفتوح العضوية باقتراح مفصل يتعلق بالإجراء الذي أشرت إليه.

وثمة أسباب موضوعية تجعل من المناسب إلقاء نظرة بعيدة المدى على الإصلاحات المفضية إلى توسيع عضوية مجلس الأمن ولا سيما بالنسبة للقضايا الخلافية.

السبب الأول تاريخي. فالخصائص الأساسية لتكوين المجلس ولحق النقض تعكس مقتضيات الأمن الدولي كما كانت متصورة في نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد تنبأت تلك التصورات بدور خاص للدول الرئيسية المنتصرة. ولم تأخذ في الاعتبار إمكانية حدوث الحرب الباردة التي اندلعت ولما تمض سنوات قليلة على انتهاء الحرب العالمية الثانية. على أن الحرب الباردة هي الفترة التي وضع فيها المجلس موضع الاختبار وأثبت فيها فائدته.

ولا يعني هذا أننا نستطيع في هذه اللحظة أن نرى بوضوح نوع المجلس الذي يفيد في عالم ما بعد الحرب الباردة. فمن السابق لأوانه أن نتنبأ بشكل هذا العالم وبالتالي أن نقرر أمر التكوين الطويل الأجل لمجلس الأمن الفعال والاستخدامات الممكنة لحق النقض.

وثمة سبب ثان يعد أساسيا في العملية التاريخية. فالعالم دائم التغير ولا بد أن يتكيف مجلس الأمن ببطء وبصورة عملية مع العالم المتغير حتى تظل له فعاليته. واتباع نهج طويل الأجل ومرن إزاء إصلاح مجلس الأمن هو أمر يتناسب مع نضج الأمم المتحدة ويحقق صالح جميع الدول الأعضاء التي اتفقت على ضرورة الحفاظ على مجلس أمن فعال.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): لقد اتخذ الاتحاد الروسي موقفا ثابتا على أساس النظر في مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن في سياق المهمة العامة وهي تكييف الأمم المتحدة مع الواقع المعاصر.

إن الأمم المتحدة وقد أثبتت فعاليتها وصلاحيتها كآلة عالمية حقا وجهاز رائد للتعاون المتعدد الأطراف، أصبحت تعمل اليوم في سياق دولي جديد كان من الصعب على مؤسسي هذه المنظمة تخيله. وواضح أن عضوية مجلس الأمن، شأنها في ذلك شأن منظومة الأمم المتحدة برمتها ينبغي أن تعكس التغيرات بعيدة المدى التي حدثت في العالم في نصف القرن المنصرم. بيد أن هذا ليس هدفا في حد ذاته وإنما هو مرحلة من مراحل تعزيز

دور وفعالية المجلس الذي يضطلع بموجب الميثاق بالمسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين.

وقد راح مجلس الأمن في السنوات الأخيرة يضطلع بهذه المهمة الشاقة بنشاط وتوفيق لأول مرة منذ عقود طويلة. فمن منجزاته عدد من عمليات حفظ السلام الناجحة التي قامت بها الأمم المتحدة، إلى جانب العديد من القرارات الهامة الرامية إلى منع الصراعات وحلها فضلا عن تعزيز الاستقرار والأمن في مناطق مختلفة من العالم. وساد بين أعضاء مجلس الأمن علاقات تعاون إيجابي وحاسم في السعي المشترك والبناء لإيجاد الحلول المُثلى لمشاكل العالم المعقدة.

وهذا هو سبب الأولوية العالية التي نوليها لجعل النظر في مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية يتم في مناخ جدي وبنّاء، مع إجراء استعراض للجوانب السياسية والتنظيمية والإجرائية لهذه المشكلة المتعددة الوجوه يكون وافيا جدا ومستندا إلى الخبرة والدراية. ففي ظل التطورات الراهنة في النظام الدولي الانتقالي المعقد لا يسعنا أن نسمح بأي تقويض أو إضعاف لآلية ناجحة عموما في أداء مهامها.

ويرى الاتحاد الروسي أن تعزيز فعالية مجلس الأمن وقدرته على الاستجابة السريعة والفعالة للتهديدات الجديدة التي تواجه السلم والأمن الدوليين من المتطلبات الجوهرية اللازمة لحسم مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن.

وتسلم روسيا بلزوم إجراء توسيع محدود لعضوية المجلس لتصل إلى عدد لا يتجاوز ٢٠ عضوا حتى يمكن الحفاظ على الحجم الصغير الذي يعد ضروريا لكفاءته.

ومن المهم لمراعاة مصالح جميع المناطق الاسترشاد بالمعايير المتوخاة في ميثاق الأمم المتحدة لعضوية مجلس الأمن. فبمقتضى تلك المعايير يجب في المقام الأول إيلاء الاعتبار اللازم على وجه التحديد لإسهام أعضاء الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين وفي تحقيق المقاصد الأخرى للمنظمة، وكذلك للتمثيل الجغرافي العادل. وواضح أن المركز الراهن لأعضاء مجلس الأمن الدائمين المبني على العلاقة العضوية الكاملة القائمة بين حقوقهم وواجباتهم يجب أن يظل بلا تغيير.

وفي الوقت نفسه، نؤيد اقتراح عدد من الدول بإلغاء الحكم الوارد في الفقرة ٢ من المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة والذي يقضي بأن العضو الذي انتهت مدته لا يجوز إعادة انتخابه على الفور.

ونسلم بالحاجة الفعلية إلى أن يعتمد مجلس الأمن في عملية اتخاذ قراراته اعتمادا كبيرا على آراء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ونرى زيادة الاستفادة من الإمكانيات التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة في هذا الصدد. ومن الجدير بالملاحظة أن مجلس الأمن ذاته اتخذ عددا من الخطوات الهامة في هذا السبيل في الفريق العامل المعني بإجراءات المجلس وطرق عمله. فقد اتخذت فيه قرارات جوهرية لتعزيز الشفافية في المجلس. وتوثقت علاقات العمل بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات في المسائل العملية المتعلقة بعمليات حفظ السلام. وأصبح الاتصال برئيس مجلس الأمن أمرا أيسر على أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، وعقدت اجتماعات رسمية أكثر تواترا لمجلس الأمن لإجراء تبادل للآراء بشأن القضايا الرئيسية بمشاركة أعضاء آخرين في الأمم المتحدة. ونرى أن تستمر الجهود المفيدة المبذولة في هذا الاتجاه.

ونظل على اقتناعنا بأننا في مواصلة تنقيح الطرق والإجراءات في مجلس الأمن ينبغي أن نتقدم على مراحل وبأسلوب متوازن دونما تسرع أو اندفاع في اتخاذ القرارات. وينبغي أن توضع جميع الخطوات العملية وتنفذ على أساس توافق الآراء، وألا تطبق إلا بعد أن يتم إقرار وقبول هذه التجديدات حسب الأصول.

وتقدر روسيا تقديرا عاليا نتائج عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة. ونرى أن الدليل على إحراز تقدم في عمل الفريق العامل هو وعي الدول الأعضاء الواضح بتعقد هذه المشكلة المتعددة الوجوه، وتفهمها لعدم إمكانية التوصل إلى حلول دون توافق في الآراء ودون توازن في المصالح ودون توفر التعاون البنّاء على نطاق واسع.

ونحن نؤيد التقرير المفصل والدقيق المقدم من الفريق العامل والذي يرسي أساسا متينا لمواصلة السعي للتوصل إلى اتفاق. ونعرب عن الامتنان لنائب رئيس الفريق العامل والممثل الدائم لفنلندا والممثل الدائم لتايلند وسلفه الممثل الدائم لسنغافورة لما قدموه من إسهام بالغ النشاط والإنتاج لصالحنا المشترك.

ويعتزم وفد الاتحاد الروسي أن يواصل بذل كل الجهود في المستقبل لتحقيق تقدم عملي في أعمال الفريق العامل، في سياق ولايته.

السيد ماتيكو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم وفد بلدي أود أن أعرب عن تقديرنا للسفير إيسي، رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجل الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى المتعلقة بمجلس الأمن، ولسفيري تايلند وفنلندا، نائبي الرئيس على التقرير المتوازن الذي أعده الفريق. ويسرنا أن نسجل أن التقرير قد وفر لنا توجيها سديدا ويسر مداولاتنا حتى الآن حول الموضوع قيد النظر.

ويوجد الآن توافق في الرأي على نطاق واسع في هذه الجمعية حول الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن وتجديد حيويته، ونرى أن هذا يمثل خطوة إلى الأمام. كما يوجد على نطاق واسع توافق في الرأي حول الحاجة إلى توسيع عضوية مجلس الأمن توسيعا يقوم ضمن جملة أمور على أساس التوزيع الجغرافي العادل. وما نحتاج أن نفعله الآن هو أن نتداول حول وسائل توسيع عضوية مجلس الأمن لكي نحقق تمثيلا أكثر إنصافا، وحول مدى إمكان تطبيق الديمقراطية دون التضحية بالكفاءة أو المساواة. ووفد بلدي على اقتناع راسخ اليوم، كما كان في الماضي، بأن زيادة حجم المجلس هي وسيلة ظاهرة الفائدة لتمثيل عدد أكبر من أعضاء الأمم المتحدة على نحو منصف في مجلس الأمن. ولكن يجب ألا تتوقف العملية عند ذلك، فالزيادة في العضوية يجب أن تجري جنبا إلى جنب مع الزيادة في تمثيل المصالح، ولا سيما مصالح البلدان التي لم تمثل حتى الآن تمثيلا حسنا في المجلس. وفي هذا الصدد، يؤكد وفد بلدي من جديد الحاجة إلى تمثيل البلدان النامية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي تمثيلا كافيا في المجلس.

ويضع الميثاق مسؤولية صيانة السلم والأمن الدوليين على عاتق مجلس الأمن. ومن الواضح أن مجلس الأمن، في وفائه بولايته، يعمل باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن قرارات مجلس الأمن ملزمة لكل الدول الأعضاء. ومع ذلك، فقد أصبح واضحا على نحو متزايد عبر السنوات أن مجلس الأمن نادرا ما يولي انتباهه إلى وجهات نظر الدول الأعضاء خارج المجلس، وأن وجهات نظرها لا تؤخذ في الاعتبار على النحو الصحيح عند تداول المجلس بشأن المسائل الهامة. ونتيجة لهذا فإن القرارات الهامة يتخذها عدد قليل من الأعضاء، مع ما في ذلك من استبعاد لأغلبية الدول غير الأعضاء في المجلس. ولهذا نطالب بالمزيد من الشفافية في أسلوب سير العمل في المجلس. وكما ذكر وفد بلدي في الجمعية أثناء المناقشة العامة في الشهر الماضي، يجب أن يكون هناك نظام مستقر لإبلاغ الجمعية العامة والتشاور معها بغرض إعطاء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عامة الإحساس بالمشاركة في أعمال المجلس.

ولئن كنا نطالب بزيادة عضوية مجلس الأمن، فإننا لا نؤيد حق النقض. لقد كان وفد بلدي يعارضه دائما. ونرى أن الإبقاء على حق النقض يتعارض مع روح الديمقراطية، التي نعتقد أنها يجب أن تلهم المرحلة الجديدة لمنظمتنا. فحق النقض من مخلفات الماضي وقد انعدمت فائدته. ولهذا يجب أن يُلغى، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، الكبيرة منها والصغيرة، الغنية منها والتي تواجه معوقات اقتصادية. فالأمم المتحدة قائمة من أجل البشرية جمعاء، وهذا يجب أن يتجلى في جميع أجهزة المنظمة، ولا سيما في مجلس الأمن.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد تأييدنا لموقف حركة بلدان عدم الانحياز المنادي باعتبار إصلاح مجلس الأمن وتوسيعه جزءا لا يتجزأ من صفقة عامة، مع مراعاة مبدأي المساواة في السيادة بين الدول والتوزيع الجغرافي العادل، بالإضافة إلى الحاجة إلى توفر الشفافية والمساءلة والديمقراطية.

السيد هوراكا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يوافق وفد بلدي تماما على البيان الذي أدلى به بشأن هذا البند من فوق هذه المنصة ممثل كولومبيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز. وقد ظلت "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة" قيد النظر منذ عام ١٩٩٣. وأثناء الدورة التاسعة والأربعين، قام الفريق العامل المفتوح العضوية برئاسة السيد أمارا إيسي، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين الذي حظي بمساعدة فعالة من نائبي الرئيس سفير تايلند وفنلندا، بعقد العديد من الاجتماعات التي نوقشت فيها المسألة باستفاضة. ورغما عن كل ذلك لم يتسن التوصل إلى موقف مشترك. إلا أنه يجب التسليم بأن المداولات كانت جادة وصريحة لأن هذه المسألة تشغل اهتماما كبيرا من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الصغيرة منها والكبيرة، المتقدمة النمو منها والنامية، ذلك أن إصلاح مجلس الأمن سيقرر مدى مصداقية المنظمة وعالميتها وشرعيتها.

ويرى وفد بلدي أن المسألة المطروحة علينا ليس الهدف منها مجرد إضافة دولة أو دولتين إلى المجلس، بل تغييره، فلا يمكن لمجلس الأمن أن يظل أسيرا لرؤية ومفاهيم عام ١٩٤٥، بل ينبغي له أن يكتسب رؤية القرن الحادي والعشرين واهتماماته. ذلك أن الأوضاع الجيوبوليتيكية التي كانت سائدة في عام ١٩٤٥ تختلف اختلافا تاما عن الأوضاع السائدة الآن. فمفهوم المستعمرات الذي كان سائدا، بل مقبولا، في ذلك الوقت أصبح مرفوضا رفضا باتا. وكل المستعمرات السابقة تقريبا أصبحت دولا ذات سيادة وأعضاء في الأمم المتحدة. ولم تعد التكتلات العسكرية أساسية للأمن والدفاع على الصعيد الوطني. كما أن انتهاء الحرب الباردة وعولمة الدنيا قد جعلا الأمن المرتكز على التكتلات والتحالفات العسكرية أمرا غير مقبول.

لقد كان مؤسسو الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ ينظرون إلى السلم والأمن الدوليين من منظور متأثر بالشعور بالتهديد والخطر، منظور الحرب العالمية الثانية عندما أنزلت النازية والفاشية والقومية الاستبدادية الشمولية الخراب بسلامهم وبأمنهم وبرؤيتهم للعالم. ونتيجة لذلك أعطونا أمما متحدة تقوم على أساس تحالف عسكري ووصاية على الأقاليم والشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وغني عن القول إن هذا لا يمثل الأوضاع الجغرافية - السياسية في عام ١٩٩٥. فأوضاعنا تتمحور حول التجارة العالمية، والتجمعات الاقتصادية، وحماية البيئة، وصيانة التراث المشترك للإنسانية، واستئصال شأفة الفقر والمرض. هذا هو واقع عصرنا وهذه شواغله.

وينبغي أن يؤدي إصلاح مجلس الأمن وإعادة هيكلته، بل والأمم المتحدة ككل، الى تحول في رؤية المجلس وفلسفته ومواطن اهتمامه المركّز. وعلى ذلك، لا ينبغي أن تكون القوة العسكرية هي المعيار الوحيد للسلطة الدولية، كما كان الحال عام ١٩٤٥. فوسائل حماية البيئة - الإرث المشترك للبشرية - تكتسي أهمية مماثلة. لذا، يرى وفد ناميبيا أن ما نحتاج اليه هو اجراء استعراض شامل للمجلس.

ومن الواضح أن مجلس الأمن، بتشكيله الحالي في عام ١٩٩٥، لا يمثل تمثيلا كاملا الدول الأعضاء في المنظمة، وبالتالي فإنه غير ديمقراطي. والقرارات التي يصدرها جهاز غير ديمقراطي تقتصر الى الشرعية.

إن بلدان افريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي غير ممثلة في العضوية الدائمة للمجلس، وآسيا ممثلة تمثيلا ناقصا، في حين أن أوروبا الغربية ومناطق أخرى ممثلة بأكثر مما ينبغي. ويتعين أن يعالج الإصلاح هذا الاختلال غير المقبول.

وقد أعلنت ناميبيا مرارا وتكرارا أن حق النقض مفهوم ولى زمنه تماما وينبغي التخلص منه. وكما قلنا فإن الأساس المفاهيمي لحق النقض لم يعد مناسبا.

ويأمل وفد بلدي في ألا ينحصر النظر الجاري لهذه المسألة في الفريق العامل المفتوح العضوية خلال الدورة الخمسين الحالية في دائرة ضيقة. ولا بد من التأكيد على أن مبادئ التمثيل الجغرافي العادل، والشفافية، والمساءلة، والديمقراطية، والمساواة في السيادة بين الدول مبادئ يجب أن تظل في صميم عملية إصلاح مجلس الأمن وإعادة هيكلته.

ولن يمكننا أن ننشئ جهازا صالحا لأن يدخل به المجتمع الدولي الألفية القادمة إلا بوضعنا هذه المبادئ موضع التطبيق العملي.

السيد إتيفا (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئ سعادة السيد إمارا إيسي رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين ورئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة، وكذلك نائبي الرئيس - السفير بيبولسونغرام ممثل تايلند والسفير برايتنستاين ممثل فنلندا - على قيادتهم الممتازة وتقريرهم الموجز والزاخر بالمعلومات، وكذلك ملاحظاتهم.

ومن دواعي سرورنا الخاص أن نلاحظ أنه بفضل المشاركة النشطة والاهتمام المتزايد من جانب الدول الأعضاء أصبحت مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية تحظى الآن بما هي جديرة به من العناية. ويحدونا الأمل في أن تؤدي الدراسة والمناقشة في الدورة الحالية ليس فقط الى إلقاء المزيد من الضوء على هذا الموضوع، بل أيضا الى اتخاذ خطوات عملية تنهض بوضوح بعملية إصلاح المجلس وتوسيعه بطريقة تعبر حقا عن التمثيل العادل في المجلس وتعزز شرعية قراراته.

ومع أني لست بحاجة الى أن أكرر هنا الإعلان عن موقف وفد بلدي وحججه فيما يتصل بضرورة وإلحاحية إصلاح مجلس الأمن وتجديد حيويته، قد يكون من المفيد

أن أذكر مع ذلك بعض وجهات نظرنا في هذا الخصوص ولو لمجرد توكيدها.

إن الاصلاح هام اذا أريد للمجلس أن يبقى على مصداقيته وشرعيته باعتباره الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين في الأمم المتحدة. كما أن الإصلاح سيكون متسقا مع عملية تعميم الديمقراطية التي يتوق المجتمع الدولي الى أن يراها متجلية في الأمم المتحدة - وهي عملية تقتضي ضمان المشاركة الواسعة لكل أعضاء الأمم المتحدة في أنشطة المجلس.

والأهم من ذلك، ان توسيع مجلس الأمن سيضمن ألا يكون هناك أي إحساس بالاستياء لدى الدول الأعضاء بسبب استبعادها، الحقيقي أو المتصور، من شؤون المجلس. وما ينبغي تذكره هو أن مجلس الأمن، كما تقول المادة ٢٤ من الميثاق،

"يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته".

غير أنه لا يفعل ذلك إلا عندما يضطلع بمسؤوليته في صون السلم والأمن الدوليين بطريقة تتسق ونص الميثاق وروحه.

لقد درس وفد بلدي بعناية شتى البيانات المقدمة من الدول الأعضاء. ومما يسرنا أن هذا الموضوع قد أدى الى ظهور مفاهيم وتفسيرات وتوجهات عديدة ومتنوعة. ومع ذلك، فإنه بإلقاء نظرة سريعة على شتى الحجج المثارة نجد أن قاسمها المشترك هو الاعتراف بالحاجة الملحة الى توسيع المجلس وإصلاحه. أما عن كيفية تحقيق ذلك، فإن المجتمع الدولي قد اتفق على ألا يتفق، وقرر أن تستمر المناقشات بقوة وإصرار متجددين، مع عدم تكرار المواقف والحجج الماضية لأنه ليس هناك ما يفيد من مثل هذا التكرار بل أن يحاول التوصل الى تفاهم ورؤية جديدين. إلا أن مجلس الأمن ينبغي أن يعمل، ريثما يتم ذلك، على تحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة.

وعلى ذلك، يتعين علينا أن نغتنم الزخم الحالي ونستفيد من التأييد الدولي لتغيير المجلس وإصلاحه. ومن المهم بوضوح أن تزداد عضوية المجلس كيما يعبر عن التشكيل الجغرافي والديمغرافي وكذلك عن الواقع الاقتصادي والسياسي لعالمنا. وينبغي أساسا أن تكون مبادئ الإصلاح والتغيير في مجلس الأمن معبرة عن المطالب والتوقعات العالمية بإشراك الجميع وتعميم الديمقراطية. وبعبارة أخرى، لا بد وأن تكون عملية الإصلاح كلية في مفهومها وفي تنفيذها. وأي إصلاح للمجلس يفي بتطلعات البعض فقط ويترك الآخرين معلقين إنما يخاطر بالتسبب في صعوبات إضافية من حيث المصداقية والشفافية.

وفي رأي وفد بلدنا أن عملية إصلاح مجلس الأمن وإعادة هيكلته لا تتصل بتوسيع عضويته فحسب، بل أنها ترتبط أيضا بالمجموعة الكاملة من المسائل والتدابير الأخرى التي يمكن اتخاذها لتقوية المجلس وتجديد حيويته، لا سيما في مواجهة الواقع العالمي المتغير. وفي هذا الصدد، نجد أنه في حين أن التدابير التي اتخذها مجلس الأمن لجعل عمله متسما بالشفافية تعد تدابير حميدة، مازال يتعين القيام بالكثير من العمل لمعالجة مسألة الشفافية بطريقة جوهرية. لذلك ينتظر من أي تدابير تتخذ لإصلاح المجلس أن تتضمن تدابير تمكن الدول الأعضاء من الإدلاء بدلوها في المسائل الحيوية التي تكون قيد النظر عندما يكون المجلس بصدد اتخاذ قرارات في مسائل تؤثر عليها.

ومجلس الأمن الموسع ينبغي أن يتصرف على نحول حاسم وفي الوقت المناسب. ومع ذلك لا ينبغي أن نسوي بالضرورة بين الكفاءة وصغر العدد. فالكفاءة إنما تنتج عن تعاون جميع العاملين على نحو كامل، وتقاسمهم المسؤوليات حسب الاقتضاء لتحقيق هدف معين. وهذا يستلزم أساسا تعزيز ثقة الدول الأعضاء في المجلس واطمئنانهم اليه.

وجمهورية اثيوبيا الاتحادية الديمقراطية على استعداد لبحث أي مقترحات بشأن معايير إدخال الأعضاء الجدد، ولو أننا نتمسك بأن يكون التمثيل الجغرافي العادل من المعايير الأساسية لدخول الأعضاء الجدد. فهذا المعيار يعتبر من أبسط المعايير الديمقراطية للعضوية في أي هيئة من هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد، وبصفتي ممثلا للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية، رئيس الوزراء ميليس زيناوى، أود أن أشير الى أن أفريقيا ستواصل الحوار مع بقية المجتمع الدولي لتقصي جميع الخيارات الممكنة وأكثر الطرق فعالية وقبولا لإصلاح مجلس الأمن حتى تتعزز عوامل الديمقراطية والشفافية والكفاءة في تناوله لقضايا السلم والأمن الدوليين. وفي السعي لتحقيق مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، ستبذل أفريقيا، مع بقية المجتمع

الدولي بنشاط وتصميم متجددين جهودا لا تكل حتى يصبح مجلس الأمن كيانا عالميا حقيقيا. فتعقد مشاكل الأمن العالمي والحاجة الى الاستجابة لهذه المشاكل بفاعلية وفي الوقت المناسب أصبحت أكثر إلحاحا اليوم مما كانت عليه في أي وقت مضى. وسيعمل الأفارقة مع غيرهم على الاستجابة لهذه التحديات، وهم على اقتناع بأن الأمن الجماعي يمثل ما هو أكثر من مجرد عدم نشوب الحرب.

ونعتقد أن أي زيادة في عضوية مجلس الأمن ينبغي أن يصاحبها أيضا مشاركة وانخراط الدول غير الأعضاء في المجلس بدرجة أكبر في عملية صنع القرار، وذلك عن طريق التنسيق والتشاور المحسنين بين المجلس والجمعية العامة في الأمور التي تتعلق بالسلم والأمن الدوليين. فهذا من شأنه أن يؤدي الى تحقيق المزيد من التوازن في عمل هاتين الهيئتين بصدد قضايا السلم والأمن الدوليين.

وينبغي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تشارك في المناقشة التي تجرى بشأن هذا الموضوع، بدرجة عالية من التفتح وبروح التيسير والحرص على التوصل الى توافق في الآراء. وفي حين أن كل دولة عضو ترى أن عليها أن تسعى لحماية مصالحها الوطنية فإن هذا النهج يجب أن ينطوي أيضا على تقدير للمصالح الأوسع نطاقا للمجتمع العالمي في مجموعه. ففي زمن تعالج فيه معظم الأمور من زاوية المصالح الوطنية، يجب ألا ننسى القوى المعنوية والأخلاقية. ومهما تكن أهمية المصالح الوطنية فإن المبادئ العالمية يجب أن تراعى. والإصرار بعناد على مناقشة بعض المسائل دون سواها سيقود دون شك الى الشلل.

وفي رأينا أن المناقشات يجب أن تنصب بالضرورة على إحداث زيادة في العضوية بالاضافة الى المسائل الأخرى المتعلقة بمجلس الأمن مثل المسائل المتصلة باجراءاته وبطرق العمل فيه وبعلاقته بالهيئات الأخرى في الأمم المتحدة وبصفة خاصة الجمعية العامة. إن العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن من أهم المجالات التي تحتاج الى التحسين بجلاء.

ونظرا لأن الجمعية العامة هي أكثر هيئات الأمم المتحدة تمثيلا بما يتوفر لها من عضوية عالمية تقريبا، فإن دورها واشتراكها النشطين في المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين أمران لا غنى عنهما. ولضمان هذه المشاركة وهذا الدور النشط، من الضروري تعزيز التعاون والتشاور والتنسيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة.

ونعتقد أن هذا الهدف يمكن أن يتحقق لو اعتمد مجلس الأمن آليات إجرائية ومؤسسية معينة تتيح التقصي والاستخدام الكاملين لإمكانيات الجمعية العامة ولولايتها وميزتها النسبية، حتى إن تطلَّب الأمر تنقيح الميثاق في حالات معينة.

والواقع أن التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الاقليمية من أهم المسائل التي يتوقع من عملية إصلاح المجلس أن تتناولها على النحو الواجب. والتجربة التي اكتسبناها في السنوات القليلة الماضية توضح بجلاء أن الترتيبات الاقليمية ودون الاقليمية يمكن أن توفر شركاء يعتمد عليهم، وأن تلعب دورا فعالا في صون السلم والأمن الدوليين بما في ذلك حفظ السلام وصنع السلام، والدبلوماسية الوقائية، وآليات بناء الثقة بعد انتهاء الصراع.

ينبغي أيضا تحسين طريقة العمل والاجراءات المتصلة بالتعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الاقليمية، مع مراعاة الولاية المحددة والسمات المعينة لكل منظمة اقليمية أو دون اقليمية، وذلك بقصد تعزيز المزيد من التنسيق والتشاور والمشاركة الحقيقية.

إن عام ١٩٩٥، الذي تحتفل به الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها هو عام له دلالته الخاصة فيما يبدو. واذا ما توافرت الإرادة السياسية والعزم الضروريان فلن نحتاج الى وقت طويل لكي نقرر أن فكرة ما مستحسنة وجديرة بالتنفيذ. والآن بعد مرور ٥٠ عاما، أصبحت منظمتنا مؤسسة ناضجة بما يكفي لاتخاذ قرارات حكيمة تكون لها آثار إيجابية بعيدة المدى. ولا يليق بالأمم المتحدة في عيدها الخمسين أن تعد مؤسسة تعوزها الحكمة والإرادة السياسية اللازمان والالتزام الواجب لتجديد حيويتها وتقوية نفسها. فيجب أن نفي بتطلعات الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في المنظمة. وقد آن الأوان لنشرع بتصميم على النجاح في مسعانا الحميد لجعل عالمنا مكانا آمنا للجميع.

السيدة هوانغ ثلي كو (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعدني أن أراكم سيدي، تتولون توجيه مداولاتنا بشأن هذا البند الهام من جدول أعمالنا المعنون "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة". أود أن أشكر رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية، وبصفة خاصة نائبي

الرئيس، لإسهامهم الممتاز في عمل الفريق العامل في الدورة التاسعة والأربعين.

وترى فييت نام أنه نظرا لسرعة ونطاق التغيرات التي تحدث في العالم، فمن الحتمي إصلاح الأمم المتحدة بصفة عامة ومجلس الأمن على نحو خاص. وقد أعلنا موقفنا في هذا الصدد في البيان الذي أدلى به رئيسنا السيد لي دوك آنه في الاجتماع التذكاري الخاص بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة حين قال:

"ولكي تنجح الأمم المتحدة في أداء رسالتها، ينبغي أيضا تنشيطها. وفي المقام الأول ينبغي تحويلها الى منظمة ديمقراطية تقوم العلاقات فيما بين دولها الأعضاء، وبين الأمم المتحدة وكل دولة عضو على أساس الديمقراطية والمساواة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٣٧، ص ١٨)

ويضم وفدي صوته بالكامل إلى البيان الذي ألقاه ممثل كولومبيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في المناقشة حول هذا البند. وأود هنا أن أكرر الإعراب عن بعض النقاط ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة لنا.

ينبغي النظر في إصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته كجزء لا يتجزأ من مجموعة تدابير واحدة. وينبغي لنا، كيما نتوصل إلى حل لهذه القضايا، أن نأخذ في اعتبارنا مبدأي تساوي الدول في السيادة والتوزيع الجغرافي العادل، علاوة على الحادية إلى الشفافية والخضوع للمساءلة وإضفاء الطابع الديمقراطي على أساليب عمل مجلس الأمن، بما في ذلك عملية صنع القرارات.

ونؤيد المقترحات التي قدمتها حركة عدم الانحياز إلى الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن. وينبغي دراسة مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن دراسة شاملة من أجل تحسين مصداقية المجلس بحيث يعكس الطابع الكوني للمنظمة العالمية. إننا نشاطر الرأي الذي أعرب عنه الكثير من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية بأن من الضروري أن تزاد، على النحو الواجب، حصة أعضاء مجلس الأمن المنتمين إلى الحركة أو ممن يعتبرون بلداننا نامية. وأي محاولة لاستبعاد بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية من توسيع عضوية مجلس الأمن لن تكون مقبولة. وينبغي أن يكون هدف أي زيادة في عضوية مجلس الأمن مركزا على تصحيح الاختلال القائم في التشكيل الحالي للمجلس وعلى عكس الطابع الكوني للمنظمة العالمية.

وفيما يتعلق بمعايير اختيار الأعضاء الدائمين، نعتبر أن من الضروري أن تراعى عناصر مثل المساهمة في منظومة الأمم المتحدة، وحجم السكان، وامكانات القيام بدور إقليمي وعالمي، وما إلى ذلك.

إننا نؤيد التوصيات التي يتضمنها تقرير الفريق العامل الوارد في الوثيقة A/49/47. ويؤكد وفدنا للجمعية العامة أنه سيشارك بنشاط في عمل الفريق العامل في الدورة الحالية.

السيد أغاثوكليوس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يعتقد وفد قبرص أن البند المطروح للبحث والمعنون "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة" يجب النظر فيه لا كموضوع مستقل، وإنما في سياق الإصلاح الشامل للأمم المتحدة بغية تدعيم منظمتنا لكي تواجه تحديات القرن الواحد والعشرين.

إن الذين تولوا صياغة ميثاق سان فرانسيسكو في سعيهم إلى خلق عالم يكون في غنى عن المزيد من الصراعات والحروب الدولية، لم يستهلموا الروح المثالية فقط وإنما أيضا الروح العملية. ومن الممكن القول، بصفة عامة، بأن مبادئ الميثاق قد صمدت لاختبار الزمن. بيد أن تطبيقها يترك مجالا لتمني الكثير، حيث أنه لم يتم التقيد بهذه المبادئ أو تطبيقها بشكل شامل.

لقد تغير العالم منذ أن انعقد مؤتمر سان فرانسيسكو. وتؤيد قبرص وجود أمم متحدة قوية وديمقراطية وفعّالة. ونود أن نرى مقاصدها ومبادئها ومثلها العليا موضع احترام تام من الجميع. وهذا هو السبب في أن ميثاق الأمم المتحدة يشكل قوام سياستنا الخارجية ونبراسا تهتدي به مساعينا الدولية.

وسيستمر الحكم على مصداقية الأمم المتحدة في المستقبل إلى حد كبير بواسطة دور المنظمة في صون السلم والأمن الدوليين، وهو الأمر الذي يتحمل مسؤوليته مجلس الأمن بالدرجة الأولى. ويمكن للأمم المتحدة، بل يجب عليها، أن تعمل، من خلال مفهوم الأمن الجماعي والاستخدام الفعّال للأحكام الواردة في الميثاق، على الوفاء بالولاية التي أناطتها البشرية بها. غير أن هناك

حاجة ملحة في هذا الصدد إلى الانتفاع الكامل من تلك الأحكام وتدعيم مجلس الأمن وإعادة تشكيله وإصلاح أساليب عمله. لأنه لم يحدث في تاريخ البشرية أبدا أن كان هناك إقبال بمثل هذه الضخامة على الأمم المتحدة ومجلس الأمن. ومجلس الأمن لم يعد يعكس حجم عضوية الأمم المتحدة وتشكيلها، فقد زادت عضويتها من ٥١ عضوا في ١٩٤٥ إلى ١٨٥ عضوا في الوقت الحالي.

لذلك نؤيد زيادة حجم العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن من أجل الاستجابة للواقع الحالي. ويجب أن يكون التوسع كبيرا بما فيه الكفاية لكي يكون ممثلا للعضوية الحالية؛ كما يجب أن يكون متوازنا ومستندا إلى معايير جغرافية منصفة، والأهم من ذلك أن يكون متفقا مع المعايير المحددة في المادة ٢٣ من الميثاق.

أما فيما يتعلق بأساليب العمل، فينبغي أن يأخذ مجلس الأمن في اعتباره آراء الأعضاء العامين، على نحو ما أعرب عنه في قرارات الجمعية العامة، حيث أن المجلس على كل حال، يعمل بالنيابة عن هؤلاء الأعضاء. إننا نستمد الشجاعة من المبادرات الحديثة العهد التي اتخذها مجلس الأمن صوب تحقيق الشفافية والتشاور مع الدول غير الأعضاء في المجلس. وينبغي مواصلة تعزيز هذه العملية وإضفاء الطابع الرسمي عليها من أجل تحقيق الديمقراطية الكاملة.

إن زيادة حجم مجلس الأمن لن تكون كافية في حد ذاتها. فيجب أن تكون مصحوبة بتغييرات وإصلاحات أخرى ضرورية من أجل مضاعفة شرعية المجلس ومصداقيته، وكذلك فاعليته، وهو الأهم. إن قضية المصداقية لها أهمية كبرى. فبدون هذه المصداقية لن يكون هناك طائل من وراء جميع التغييرات المستهدفة الرامية إلى تدعيم مجلس الأمن. والتطبيق الموضوعي لمبادئ الأمم المتحدة بدون تمييز شرط قطعي لازم. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن الفشل في فرض الاحترام لهذه المبادئ وللقانون الدولي في حالة واحدة يخلق سابقة لفشل مماثل في حالات أخرى، وكثيرا ما تترتب عليه عواقب مأساوية. وقد اقترح وفدي في الماضي ضرورة إنشاء آليات واستحداث اجراءات وافية لكفالة الامتثال لقرارات مجلس الأمن الملزمة. وهذه الحاجة أكثر جلاء اليوم ونحن نستعرض إصلاح الأمم المتحدة بصفة عامة ومجلس الأمن بصفة خاصة.

وهناك قضيتان إضافيتان ينبغي ذكرهما هنا. ففي سياق المناقشات الحديثة العهد بخصوص إصلاح مجلس الأمن، تم الإعراب عن شواغل مبررة بشأن استخدام الأعضاء الدائمين لحق النقض، وهي قضية يجب تناولها بجدية ابتغاء التقليل إلى أدنى حد من استخدام حق النقض في الوقت الحاضر على الأقل. والقضية الثانية هي العلاقة ما بين مجلس الأمن والجمعية العامة. فقدرة المجلس وفاعليته في التصدي في المستقبل لحالات الصراع واحتوائها وحلها تعتمد إلى حد كبير على التعاون الوثيق مع الجمعية العامة، وعلى توطيد الترتيبات الإقليمية الأوثق، وعلى العمل بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة وعلى التفويض الكامل لمجلس الأمن.

لقد عالج الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى ذات الصلة بمجلس الأمن جميع هذه القضايا باجتهاد. وقد حضر اجتماعاته عدد متزايد جدا من الدول، وهي علامة واضحة على أن ما قام به من عمل كان ضخما وهاما.

ينبغي ألا يثبّط همتنا أنه لم يتسن للفريق العامل، بعد عدد كبير من الاجتماعات على مدى شهور، أن يتوصل إلى توافق في الآراء حول جميع القضايا، وأن الاتفاق حول صيغة لتوسيع العضوية ظل بعيد المنال. وعلى العكس من ذلك، يجب أن نستمر في محاولاتنا بهمة، وفي تصميم وبدأب. ويجب أن نعالج جميع القضايا، وننظر في جميع الاقتراحات والمقترحات المتاحة - وكثير من الاقتراحات الابتكارية والبناءة والمهمة مطروح علينا فعلا - وذلك بغرض التوصل إلى حلول مناسبة ودائمة. وكي يحدث ذلك، يجب أن نتوخى وأن ندرك اتفاقا عاما وتوافقا في الآراء. وكي تكون كل التغييرات فعّالة يجب أن يرى الجميع أنها رشيدة وعادلة وديمقراطية.

وأود أن أعرب عن عميق التقدير للسيد أمارا إيسي، رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية، المنبثق عن الجمعية العامة، المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية ولنائبي الرئيس، على العمل الذي قاموا به. إن قيادتهم وإرشادهم للفريق العامل كانا مضرب الأمثال.

وختاما أود أن أنوه، كما سبق لي أن ذكرت، بأن وفدي يعتقد، فوق كل شيء، بأن إصلاح مجلس الأمن وتغيير تكوينه لن يكونا مجديين إذا لم نكن واضحين بشأن الطريقة السوية لقيام مجلس الأمن والأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة بمهامها، وبشأن العلاقات فيما بينها، وإذا لم تكن لدينا آليات كافية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن؛

وإذا لم يكن لدينا نظام ملائم ومقبول لحفظ السلام؛ وإذا لم نستعمل طرائق محسنة لصنع السلام وللتسوية السلمية للمنازعات؛ وإذا لم نزود الأمم المتحدة بقاعدة مالية متينة كي تقوم بجميع هذه المهام.

وبعبارة أخرى ينبغي أن نورث الأجيال القادمة أمما متحدة جرى إصلاحها وتجديد شبابها وتنشيطها - أمم متحدة يفخرون بها وأداؤها لا يكون موضعا للتساؤل بين الحين والحين، فإذا أخفقنا في هذا الاختبار وأفلتت منا هذه الفرصة، فسيكون التاريخ قاسيا في حكمه علينا.

السيد سيشو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي أولا أن انضم إلى من سبقوني في الإعراب عن التقدير والامتنان للسيد أمارا إيسي، رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية ورئيس الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، وإلى نائبي الرئيس، السفير براتنستاين، الممثل الدائم لفنلندا، والسفير بيبولسنغرام، الممثل الدائم لتايلند، على جهودهم التي لم تكل وعلى إسهامهم الكبير في عمل الفريق العامل المفتوح العضوية.

إن وفد بيلاروس، في جميع مراحل النظر في مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادتها، انطلق من الحاجة إلى حل هذه المسألة وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وسعى إلى أن يسهم بطريقة بناءة في هذه العملية.

إن مشكلة إصلاح مجلس الأمن، لغرض جعل هذا الجهاز، وهو أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، متوائما مع الظروف المتغيرة ولغرض تعزيز فعاليته، أصبحت مسألة لها أولوية لدى الدول الأعضاء خلال سنة العيد الخمسين لمولد الأمم المتحدة. إن هذا الموضوع يوفّر خلفية للجهد اللازم لزيادة منافع منظومة الأمم المتحدة بأسرها وتحسين آلية عملها.

وفي هذا السياق، تؤيد جمهورية بيلاروس جهود البلدان الساعية إلى نهوج تحظى بقبول متبادل لدى الجميع، وإلى تحقيق توافق في الآراء أوسع وأطول أمدا بشأن إعادة تنظيم مجلس الأمن واستعراض عضويته، بحيث تستطيع هذه العملية أن تكفل الأمن والسلام الدوليين في جميع المناطق وبذلك تعزز أهداف التنمية المستدامة.

إن النظر في هذه المسألة في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية أظهر أن هناك نهوجا بديلة لدى الوفود بشأن عضوية مجلس الأمن؛ وبشأن زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين فيه؛ وبشأن مبادئ ومعايير وآلية اختيارهم؛ وبشأن إجراءات التصويت - بما في ذلك حق النقض؛ وبشأن الحاجة إلى اتخاذ التدابير والعمل بالممارسات التي تعزز الشفافية في مجلس الأمن وتحسن طرائق عمله.

إن وفد بيلاروس، إذ يتحدث من هذه المنصة، يود أن يقدم موقفه في سياق تطور عملية التفاوض.

إن نهجنا لإيجاد حل لمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، والمسائل الأخرى ذات الصلة، إنما يرتكز على العناصر الآتية: إن التغييرات الهامة التي حدثت في العلاقات الدولية، بما فيها الزيادة الكبيرة في عدد الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، تفترض الحاجة إلى جعل مجلس الأمن جهازا أكثر فعالية وأكبر عددا. إن توسيع مجلس الأمن ينبغي أن يتم فيما يتعلق بكلا الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. وينبغي أن يقوم توسيع مجلس الأمن على مبدأ التوزيع الجغرافي العادل للدول، على أن تنتخبها الجمعية العامة بالتصويت السري، في إطار نمط التوزيع المتفق عليه بين المجموعات الإقليمية. ويجب أن يتحمل الأعضاء الدائمون الجدد، وكذلك الأعضاء الدائمون الخمسة الأصليون، مسؤولية سياسية ومالية خاصة - ليس فقط في سبيل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، بل كذلك في سبيل تحقيق أغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وكل زيادة في العضوية الدائمة ينبغي ألا تؤثر في ما للدول الأخرى من فرص للانتخاب في عضوية مجلس الأمن كأعضاء غير دائمين. وينبغي علينا، فيما يتعلق بتوسيع المجلس، أن ننظر في تخصيص مقعد إضافي غير دائم لكل مجموعة إقليمية موجودة، بما في ذلك مجموعة دول أوروبا الشرقية. وإن الترشيح للمقاعد غير الدائمة من المجموعات الإقليمية ينبغي أن يقوم على أساس نظام دوري بين المناطق وتوزيع جغرافي عادل. وينبغي الحفاظ على فئتي العضوية في مجلس الأمن، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي عدم إعطاء حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد؛ بل ينبغي النظر مليا في حق النقض وفي إجراءات التصويت الأخرى بالمجلس. وأخيرا ينبغي لإصلاح مجلس الأمن أن يشجع على قيام علاقة أفضل بين أعضاء المجلس وغيرهم من الدول الأعضاء في الأمم

المتحدة وأن يعزز الشفافية والفعالية في طرائق عمل المجلس، بما في ذلك انتهاج الديمقراطية في اجراءاته.

وفيما يتعلق بالأنشطة الأخرى للفريق العامل المفتوح العضوية في الدورة الخمسين للجمعية العامة، فإن وفدي يؤيد المقترحات الواردة في الوثيقة A/49/965 بشأن المرحلة التالية لعملية المفاوضات، وذلك بقصد تحقيق نتائج ملموسة في هذه الدورة.

وينبغي أن نحافظ على إطار المفاوضات الذي أخذ به في الدورتين الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين، والذي يقضي بتناوب الاجتماعات الرسمية للفريق العامل المفتوح العضوية مع مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية.

وختاما أرجو أن أؤكد مرة أخرى للأعضاء أن وفدنا مستعد للإسهام بالمزيد نحو تعزيز التوافق في الآراء والسعي إلى حلول تحظى بقبول متبادل في سبيل إنشاء مجلس أمن فعّال وديمقراطي.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يوجد اتفاق عام بأن عضوية مجلس الأمن الحالية ينبغي أن توسع لتعكس التنوع الثقافي المتمثل في زيادة عضوية الأمم المتحدة من ٥١ دولة في عام ١٩٤٥ إلى ١٨٥ دولة اليوم. ويبدو أن أصعب القضايا هي معايير ضم أعضاء جدد - أي البلدان ينبغي أن تصبح أعضاء دائمين في مجلس الأمن وهل تتمتع بحق النقض أيضا؛ وما إذا كان ينبغي تخصيص المقاعد الدائمة على أساس إقليمي أو على أساس التناوب، أم ينبغي تخصيصها لبعض الممثلين الإقليميين المحددين؛ وإلى أي مدى ستسود الديمقراطية والشفافية أعمال مجلس الأمن.

وثمة سؤال آخر: ما مقدار الزيادة في عضوية مجلس الأمن في كلتا الفئتين؟ وبالطبع، يتعين أن تأخذ الإجابة على هذا السؤال بالذات في الحسبان أننا يجب أن نتوخى الحرص الشديد حتى لا نوسع عضوية المجلس إلى الحد الذي يصبح فيه جهازا غريبا عديم الجدوى وعاجزا عن اتخاذ قرارات جيدة التوقيت إذا كان قادرا على اتخاذ أية قرارات.

هذه أسئلة شائكة وتتطلب ردودا إبداعية وفورية خشية أن تبقى مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة بندا دائما على جدول أعمال الجمعية العامة. وتشير هذه الأسئلة أيضا إلى وجود حاجة لتغيير طريقة عمل مجلس الأمن. وفي محاولة الرد على هذه الأسئلة، لا يعتزم وفدي أن يبتعد أو يحيد عن المواقف التي اتخذتها المجموعة الافريقية أو بلدان حركة عدم الانحياز. فنحن بوصفنا عضوا في كلتا المنظمتين، ملتزمون بالقرارات التي اتخذناها. بيد أننا نود أن نعالج، كمساهمة منا في المناقشة الجارية لهذا البند من جدول الأعمال عددا من القضايا ذات الطابع العام.

كانت المهمة الأصلية لمجلس الأمن، أو الأمم المتحدة نفسها في الواقع، مهمة بسيطة: منع نشوب الحرب أو تهديد السلم من خلال الاقناع وفرض الجزاءات والعمل العسكري الجماعي عندما يصبح هذا ضرورة حتمية. وكانت هذه فكرة جيدة للأمن الجماعي لجميع الدول، ولكنها تعارضت مع المصالح الوطنية للدول المنتصرة، منحت نفسها بغير حق سلطات غير عادية ضمنت لها الهيمنة على الشؤون الدولية على مدى الخمسين عاما الماضية. ولكن الهيمنة تتعارض مع المبادئ الديمقراطية.

وتخفيض الامتيازات التي تمتعت بها بعض الدول، وإلغاؤها نهائيا، ينبغي أن يكونا نقطة البداية في أي مناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن. وقد يبدو هذا اقتراحا غير واقعي ولكننا لا نعتقد أن إضافة أعضاء دائمين جدد سيجعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية مما هو عليه الآن. وعلى النقيض من ذلك، سنكون قد زدنا فقط عدد أعضاء الأمم المتحدة المتمتعين بالامتيازات دون أن نجعل مجلس الأمن عادلا أو ديمقراطيا. إن مجلس الأمن سيصبح ديمقراطيا حقا عندما يرسخ ويحترم تماما مبدأ تساوي السيادة في ذلك الجهاز.

وتقسيم مجلس الأمن إلى أعضاء دائمين وأعضاء غير دائمين يجعل المفاوضات بشأن التنازلات المتبادلة عملية صعبة ومحبطة أحيانا. وغالبا ما يجد الأعضاء غير الدائمين أنفسهم يعتمدون قرارات ومقررات لم يشاركوا في صنعها مشاركة تامة. وفي حين أن محاولة التوصل إلى قرارات بتوافق الآراء مسألة تلقى التقدير، فإن النتيجة غالبا ما تكون محسومة. ويمكن لأي شخص أن يخمن نتيجة لعبة ورق يملك فيها جانب واحد جميع الأوراق الرابحة. فنحن نعتقد أن حق النقض أسيء استخدامه في الماضي لحماية مصالح الأعضاء الدائمين على حساب مصالح العضوية العامة للأمم المتحدة ومصالح المجتمع الدولي برمته. وإساءة الاستخدام هذه شلت مجلس الأمن أثناء سنوات الحرب الباردة إلى حد أن المجلس توقف

فعلا عن النهوض بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين.

وهناك ما هو أكثر من ذلك. فالعضوية الدائمة في مجلس الأمن لا تعطي الأعضاء الدائمين امتياز استخدام حق النقض فحسب: بل إن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يميلون إلى أن يصبحوا أيضا أعضاء دائمين في وكالات وبرامج الأمم المتحدة وهيئات أخرى في المنظمة. فقد عمل بعض هذه الدول في هيئات الأمم المتحدة هذه بصورة مستمرة منذ إنشائها. وهذا يلغي مبدأي الديمقراطية والتناوب كليهما، ويعطي الدول الأعضاء في مجلس الأمن ميزة لا موجب لها على باقي أعضاء الأمم المتحدة.

ومن الواضح أن واضعي ميثاق الأمم المتحدة لم يقصدوا أبدا جعل مجلس الأمن جهازا ديمقراطيا - ونحن نسلم بذلك. وتكريس الدول الخمس بوصفها دولا تتمتع بحق النقض وأعضاء دائمين في مجلس الأمن، والمراكز المتميزة التي يتمتعون بها في المجلس، تشهد على هذه الحقيقة. ولذلك، فإن زيادة عدد المقاعد الدائمة في مجلس الأمن بأية نسبة كانت لن تجعل المجلس ديمقراطيا. ولست أدري لماذا نتكلم كثيرا عن تحقيق الديمقراطية في مجلس الأمن بإضافة مزيد من الأعضاء الدائمين - مما يعني مزيدا من الأعضاء الذين يتمتعون بالامتيازات في هذه الهيئة. إن أي عملية إصلاح لا تعالج الامتيازات التي يتمتع بها عدد قليل من أعضاء الأمم المتحدة أو تسعى إلى إطالة أمد الحالة الراهنة أو حتى تعزيزها أو ربما جعلها أسوأ، ستكون غير مقبولة لأغلبية أعضاء هذه المنظمة، ومن بينهم بلدي بوتسوانا.

أما بالنسبة للشفافية في أعمال المجلس، فإننا نصر عليها، وقد دأبنا على الإصرار عليها. فالذين ينتخبون للمجلس لا ينتخبون لكي يختفوا وراء أبواب مغلقة ويتخذوا قرارات ملزمة لنا جميعا. أجل، هناك مجال لعمل المجلس في مشاورات غير رسمية خلف أبواب مغلقة، ولكن يتعين أن تتوج هذه المشاورات، قدر الإمكان، باجتماعات تتاح فرصة المشاركة فيها لغير الأعضاء.

وعلى الرغم مما قلت، تؤيد بوتسوانا عمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل الأخرى ذات الصلة. ونحن نعتقد أن الفريق العامل يضطلع بعمل هام جدا لا ينبغي استعجاله على نحو غير ضروري. إن الفريق العامل بحاجة إلى الوقت للتوصل إلى الحلول المستصوبة للمسائل المتصلة بإصلاح مجلس الأمن، وهي حلول نأمل أن تجعل مجلس الأمن جهازا ديمقراطيا من أجهزة الأمم المتحدة - إذا كان ذلك ممكنا.

السيد نسانزي تيرينس (بوروندي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسر وفدي أن يعرب عن ثنائه على الثلاثي الذي رأس الفريق العامل؛ والذي يتألف من وزير خارجية كوت ديفوار وسفيري فنلندا وتايلند.

يرتكز بياننا على نقطتين - الأولى هي أصل نظام سيادة جانب واحد السائد داخل مجلس الأمن، والثانية هي ضرورة تزامن انتهاج الديمقراطية على الصعيدين العالمي والوطني. وأفضل طريقة لعلاج مرض ما هي تشخيصه أولا، وأفضل نهج لحل المشاكل هو تحديدها أولا. ووفقا لهذا المبدأ المزدوج سيشير وفدي بإيجاز إلى أصل النظام غير المتكافئ - بل نظام سيادة جانب واحد - الذي استقر في مجلس الأمن.

فعلى أساس اقتسام مغانم الحرب، قامت الدول الحليفة الكبرى - الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة - بالتشاور دوريا فيما بينها بشأن الآليات السياسية والعسكرية التي تنشأ بعد الحرب العالمية الثانية. والعلامات البارزة على طريق إقامة نظام عالمي جديد جرى وضعها تدريجيا في مؤتمرات الدول الكبرى - في طهران في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٣ وفي دمبرتون أوكس، بولاية واشنطن، في صيف عام ١٩٤٤، وفي يالتا في شباط/فبراير ١٩٤٥، وفي بوتسدام في وقت لاحق من نفس العام - التي تكللت في المؤتمر الذي أنشأ الأمم المتحدة والذي عقد في سان فرانسيسكو في حزيران/يونيه ١٩٤٥. وخلال تلك الفترة التي شهدت إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية كان تهميش دور دول المحور في الساحة السياسية الدولية الهدف ذا الأولوية، إلى جانب النتيجة الطبيعية المعادلة له في الأهمية وهي احتكار الدول المنتصرة للسيطرة حيث تقاسمت بسخاء مناطق النفوذ.

ولحماية هذه الهيمنة لجأ هؤلاء الصناع المهرة إلى صوغ أداة تستخدم عند اللزوم على هيئة حق نقض أدرجوه في المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة ليكون حكرا على خمس دول بمقتضى المادة ٢٣ من تلك المعاهدة المتعددة الأطراف ذاتها. ولقد انتهى الزمن الذي سادت فيه نزعات السيطرة. والاستئثار بحصة الأسد التي احتفظت بها الدول الخمس الكبرى لنفسها وبذا قللت نصيب دول العالم الأخرى، لم يعد له مكان في عالم اليوم.

وأنتقل الآن إلى النقطة الثانية وهي: تزامن انتهاج الديمقراطية على الصعيدين الوطني والدولي. فلقد انهالت النداءات والتحذيرات العاجلة من جميع أنحاء العالم مطالبة بتطبيق الديمقراطية في المؤسسات الوطنية. ومن المفارقات أن حماس الدوائر الدولية لإنشاء نظم الديمقراطية في الدول يتناقض بشكل غريب مع إصرارها إن لم نقل حساسيتها إزاء انتهاج الديمقراطية في مجلس الأمن بوجه خاص وفي النظام العالمي بوجه عام. وترى حكومة بوروندي أن من الأفضل للأمم المتحدة أن تحاكي بإصلاحاتها الديمقراطية الطابع الديمقراطي في دولها الأعضاء. والحالة المثلى هي حالة تدعى فيها الدول إلى ركوب عربة الديمقراطية في الأمم المتحدة. ولكن إذا لم تستطع المنظمة تصدر هذه القافلة، فالأحرى بها على الأقل أن تصمم على تزامن الديمقراطية في هياكلها ومهامها وطرق عملها مع موجة التغيرات الاجتماعية والسياسية التي تجتاح المجتمع البشري.

وثمة أفكار متباينة إن لم تكن متعارضة تماما، بشأن الإصلاحات المتوخاة التي تعترض عليها شتى الأطراف. وستبحث بوروندي في الاتجاهات الأربعة التي تمحور الرأي حيالها ثم تعلق على كل اتجاه منها.

لقد اقترحت الخطوات التالية: انضمام المانيا واليابان وثلاث دول من ثلاثة أقاليم جغرافية بالتزامن إلى العضوية الدائمة في مجلس الأمن؛ منح المقعد الدائم استنادا إلى معايير مثل الثقل الديمغرافي والإسهام في منظومة الأمم المتحدة ودعم حفظ السلام والمشاركة فيه - وباختصار، القيام بدور إقليمي وعالمي؛ الإبقاء على الوضع القائم بوجود خمسة أعضاء دائمين مقترنا بتناوب الآخرين؛ وأخيرا، المعاملة المتساوية لجميع الدول الأعضاء وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وترحب حكومة بوروندي، بالواقع السار بأن دولتين فرضت عليهما عقوبات على أثر اندلاع نيران حرب عالمية نسبت إليهما أصبحتا اليوم تتلقيان الدعم من المسؤولين عن قدرهما حينذاك. وبسبب تعاون المانيا واليابان المثمر مع بلدي واستيفائهما لشروط الانضمام إلى نادي الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يمكنهما الاعتماد على تأييد بوروندي.

غير أن وفدي يجب أن يكون بدوره قادرا على الاعتماد على معارضة بون وطوكيو لأي نوع من الإصلاح الانتقائي الذي يزيد الخلل القائم سوءا، بدلا من أن يزيله، ومن ثم يعرض للخطر الاتجاه الرامي إلى تكييف مجلس الأمن مع متطلبات وتحديات عالم اليوم ويجازف بالنكوص عن التقدم المحرز في مجال تشكيله وطريقة عمله.

وهناك عدد من الوفود تمتدح المعايير التي تعطيها ميزات معينة، وبذا تدفع بها نحو الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن، مثل عدد السكان والمساهمات المادية والمالية والفصائل العسكرية. ولكون هذه المعايير عرضة للتغيير فإن استيفاءها سيكون عرضة للتغيير أيضا. وعلى سبيل المثال قد يقلب ارتفاع معدل المواليد ونقيضه، أي انخفاض معدل المواليد، بالنسب والمساهمات في المجالات التي ذكرتها رأسا على عقب لأنها تعتمد على الإرادة السياسية وعلى الأسباب والظروف الاقتصادية.

ومن خلال عملية لتصفية الخيارات الأبعد نجد أن واحدة من الأطروحات المحددة الرائجة هنا تتمشى مع المنطلقات الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة بوجه خاص ومع القانون الدولي بوجه عام. فاستنادا إلى المبدأ المقدس "المساواة في السيادة" المقرر والمجسد في المادة ٢ من الميثاق ينبغي ممارسة الدول الأعضاء في مجلس الأمن للامتيازات الخاصة بالمقعد الدائم في جملتها سواء أكانت أعضاء بالتناوب أم أعضاء دائمة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية).

ويبدو لنا أنه من المعقول، بالاعتماد على المعايير القانونية المكرسة في الميثاق والتي يستند إليها بصفة عامة تقريبا المدافعون عن التمثيل العادل في مجلس الأمن، أن نعفي الجمعية من عمليات الترقيع والعلاج السريع والتكهنات. ففي هذا السياق يجب التماس صيغة عملية وواقعية وتتسم بالمساواة التامة في جملة السيادات الوطنية التي تمتزج في سيادة جماعية أو قارية واحدة. وهذا النهج سوف يعطي صوتا لكل أسرة من الأسر السياسية التي تشكل المنظمة العالمية ولكل دولة عضو فيها من خلال ممثليها الإقليميين. ويمكن بلوغ هذا الهدف بالتضحية بالاعتبارات الشخصية الأنانية في سبيل ثلاث ظواهر جديدة ومتميزة هي انهيار التكتلات الايديولوجية، والعضوية شبه العالمية في الأمم المتحدة، وانتهاء القرن الحالي وبزوغ فجر الألفية الثالثة، التي ستتميز بمصالح واعتبارات تختلف عن تلك التي سادت الساحة الدولية عبر الخمسين عاما السابقة.

وبالنظر إلى التحليل المتقدم، نقترح أن نطبق المساواة في السيادة على صعيد إقليمي، وأن تخصص بالتالي مقاعد دائمة لكل القارات وفقا لخصوصيات كل منها. وبانتهاج هذا الأسلوب يبقى أن نقرر ما إذا كان يجب أن يكون هناك عدد متساو من المقاعد الدائمة لكل منطقة أم أن يقرر الرقم على أساس التباين العددي. وفي هذا الصدد، يبدو أن مسألة تبرير تقسيم أوروبا إلى منطقتين منفصلتين تكتسب أهمية بعد انهيار الستار الحديدي ودفن الخلافات المتولدة عن الحرب الباردة.

وتكمن مزايا وأفضليات تخصيص مقاعد دائمة على أساس قاري في ثبات هذا الإجراء. إن المعايير التي أوصت بها وفود كثيرة معايير متغيرة، في حين أن القارات ثابتى. إن المعايير المتغيرة تخضع لتحولات تاريخية وبشرية وديموغرافية وسياسية واقتصادية وإقليمية وغيرها.

وزيادة عدد المقاعد غير الدائمة من بين التغيرات التي يجب أن تحدث في مجلس الأمن. وهذا سيحدث توازنا مزدوجا على صعيد كل من المقاعد الدائمة وغير الدائمة. وتكون الخطوة التالية توزيع المقاعد الجديدة بين دول كل منطقة جغرافية. وعلى أي حال، فقد ترجمت هذه الممارسة بالفعل إلى حقيقة في جميع الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة، ولا سيما في مجلس الأمن نفسه.

وفي هذا السيناريو، تبقى الحقوق المكتسبة للأعضاء الخمسة الدائمين الحاليين دون مساس بها. ويبقى حقهم المكرس في النقض أيضا بعد إعادة تشكيل مجلس الأمن. ومع ذلك يكون للأعضاء الدائمين الجدد حق النقض أيضا، مما ينهي استحواذ المنتفعين الخمسة الحاليين على هذا الحق. وهناك خيار آخر على نفس الدرجة من الوجاهة، وهو نبذ كل الأعضاء الدائمين اللجوء إلى حق النقض، أو حتى إلغاء ذلك الحق كلية.

وإعادة تنظيم مجلس الأمن بهذه الطريقة لن يمس بأي حال من الأحوال المصالح المشتركة للدول الأعضاء أو التزامها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

والحالة الخاصة لافريقيا، أكثر من حالة أية قارة أخرى، تشكل تحديا للضمير الجماعي للمجتمع الدولي. إن التشكيل السياسي للأمم المتحدة يكشف عن مفارقة غريبة، ففي الوقت الذي تتركز فيه بؤر التوتر في افريقيا، ويسجل الفقر فيها مستويات قياسية، وتبدو الكوارث، سواء الطبيعية أو التي من صنع الإنسان، وكأنها تتآمر على تلك القارة فتسفر عن أكبر عدد من اللاجئين والمشردين، نجد أن الجهود الدولية تعبأ للهبوط بافريقيا إلى المركز الأدنى. والواقع أننا عندما نحتفل باليوبيل الذهبي لمنظمتنا، نرى افريقيا القارة الوحيدة بين القارات الخمس المستثناة من التمثيل الدائم في مجلس الأمن. ولكن افريقيا، التي تتهددها الأخطار من الداخل والخارج، يجب أن تضطلع بدور رئيسي في المداولات المتعلقة بالسلام والأمن والرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

وهناك أطراف معينة لها مواقف معلنة بوضوح أو مقنعة بمهارة تعمل على التقليل من وزن افريقيا في بعثات السلام والأمن. وترتكز حججها على الترسانات النووية، والأسلحة التقليدية، وعدد الفرق العسكرية إذا استخدمنا الفكرة الستالينية. ولكن هذا التبسيط الزائد عن الحاجة يتجاهل العوامل الأخرى التي تقرر النصر وسيادة السلام.

والدول الخمس الكبرى التي نصبت نفسها شرطيا على العالم وعهدت لنفسها الاضطلاع بالدور الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة تعللت في ذلك بالدور الحاسم الذي لعبته، بفضل أساطيلها، في الحرب العالمية الثانية. إلا أن دور افريقيا - رغم إغفاله - كان له وجود حاسم بنفس القدر في كل ساحات القتال. وهناك عدد من الحقائق الرئيسية التي توفر دليلا قاطعا على أن الأحداث كانت ستأخذ مجرى مختلفا إن لم تكن افريقيا قد التزمت التزاما عريضا ومتعدد الجوانب بالجهاد في الحرب العالمية الثانية.

أولا، نالت شجاعة الجيش الافريقي في الحربين العالميتين إشادة رفيعة من واحد من أعظم القادة العسكريين في التاريخ وهو الجنرال ديغول في إحدى مذكراته. وكثيرا ما كانت تحشد القوات الافريقية في الصفوف الأمامية وفي الطليعة لكي تحمي، بل لكي تضمن بقاء القوات الأوروبية.

ثانيا، تحولت القارة الافريقية برمتها إلى مورد للغذاء وبقرة حلوب لتغذية الجيوش التي كانت تحارب في جبهات متعددة في وقت واحد.

ثالثا، تم الاعتراف في جميع أنحاء العالم بالدور الاستراتيجي الحاسم الذي اضطلعت به افريقيا عسكريا

وسياسيا. فقد تحولت قارتنا إلى قاعدة ضخمة تركزت فيها جيوش الحلفاء، ولا سيما الجيشان الأمريكي والفرنسي. وكانت منطلقا للإنزال في نورمندي في حزيران/يونيه ١٩٤٤، كما أنها كانت ملاذا ومقرا للمقاومة الفرنسية، ونقطة بداية للنصر العالمي الذي بدأ في برازافيل، حيث رسم الجنرال ديغول معالم الخريطة الجديدة للعالم، موضحا ملامح الساحة السياسية الجديدة لفرنسا ومستعمراتها.

وقد وجهت الحرب العالمية الثانية طعنتها القاضية في الشرق الأقصى عن طريق القنبلة الذرية التي صنعت من اليورانيوم المستخرج من قلب افريقيا، الكونغو - زائير حاليا - وكانت بورونـدي في ذلك الوقت جزءا لا يتجزأ منها من وجهة النظر الإدارية.

ونسارع طبعا بالاعراب عن استيائنا من الحقيقة المحزنة التي مفادها أن هذا الركاز استخدم لجلب تلك المأساة التي يتعذر قياسها للآلاف من الضحايا الأبرياء.

وختاما، يتضح من هذا العرض التاريخي الموجز أن الانجازات التي تحققت في السعي إلى إحلال السلام والأمن ليست حكرا على الدول المتقدمة اقتصاديا أو المفرطة في التسلح عسكريا، حتى عندما كانت افريقيا الخاضعة للاستعمار تنافس مستعمريها السابقين في خدمة البشرية. وافريقيا اليوم أقدر على المشاركة، عن طريق أعضائها الدائمين في مجلس الأمن، في تحمل

"التبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي". (ميثاق الأمم المتحدة، المادة ٢٤)

السيد غيجين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تشهد الأسابيع المقبلة الذكرى السنوية الثالثة لعمل الفريق العامل المفتوح العضوية. ويود وفد بيرو أن يؤكد على التقدم الكبير المحرز خلال هذه الفترة، إذ أننا مقتنعون بأن إنطلاقة ملحوظة قد تحققت فيما يتصل بالمسائل الأساسية المتعلقة بكل الموضوعات التي تناولها الفريق العامل في الفترة الممتدة بين اتخاذ القرار ٦٢/٤٧ في عام ١٩٩٢ وتقديم التقرير الثاني المعروض علينا اليوم. ومن دلائل هذا التقدم أنه يجري الآن تنفيذ إصلاحات أولية عديدة ذات تأثير إيجابي مستمر. وأود أن أؤكد تقديرنا للعمل الدؤوب الذي يتسم بالإتساق والتكامل الذي يقوم به نائبا الرئيس. وفي هذا السياق، يبين التقرير الأول للفريق العامل لعام ١٩٩٤ والإعلان الرسمي الصادر في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر تبيانا واضحا مدى التقدم الذي حققناه وأين نقف اليوم.

ويوضح هذا التقرير الثاني النقاط التي تحقق قدر من الإتفاق بشأنها فيما بين الوفود بغية تفادي حالات التأخير المفرط في المفاوضات وفي اتخاذ القرارات. وبالتالي فإنه، على الرغم من أنه توجد حقا حاجة إلى إجراء مزيد من الدراسة المتعمقة للمسائل بسبب الخلافات الكبيرة المتبقية بين الوفود، يتعين علينا ألا نضيع الفرصة التي أتاحها الزخم الذي ولدته الذكرى السنوية الخمسون والاهتمام العام المولى بوضوح لمستقبل الأمم المتحدة، ونرى أن الفريق العامل وصل إلى نقطة تحول. ويمكن أن تؤدي المناقشة المفرطة الطول دون التوصل إلى قرارات إلى تناقص مصداقية الفريق. ونعتقد أن هناك حاجة إلى ضمان الاستمرارية من الناحيتين الموضوعية والتنظيمية في عمل الفريق.

ويبين التقرير المعروض علينا تبيانا موضوعيا العوامل التي تحد من قدرتنا والإمكانيات المتاحة لنا، كما يعرب عن قدر ضئيل من التفاؤل وإن كان حفازا استنادا إلى التقدم الذي أمكن إحرازه حتى الآن. ونحن جميعا نسلم بالحاجة الملحة إلى تعزيز قدرة وفعالية مجلس الأمن، وزيادة طابعه التمثيلي وتحسين كفاءته والشفافية في أساليب عمله. ونوافق أيضا على وجوب توسيع المجلس على أن نواصل في الوقت نفسه استعراض أساليب عمله. هذه هي الأسس التي ارتضيناها ووضعناها. وهي أسس ملائمة لأن فحواها الأساسية هي فكرة الصالح العام وليس مجرد المصلحة الوطنية المباشرة والفورية. وهي تتضمن أيضا الفكرة المثالية، فكرة مجلس أمن شرعي وديمقراطي وتمثيلي حقا. ومع ذلك، يتعين علينا أن نوضح أيضا أن تعزيز المجلس، في رأينا، لن يتأتى من خلال توسيع عضويته فحسب بل أيضا من خلال طبيعة القرارات التي سيتخذها في المستقبل ومدى امتثالها بدقة للقانون، بدلا من رضوخها لمصالح وطنية خاصة.

ونرى أن مستوى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الفريق سيجعل بالإمكان الانتهاء من مرحلة ما قبل المفاوضات وبدء عملية وضع التفاصيل. ونعتقد أن من الحري أن يشمل التوسيع الفئتين الحاليتين من الأعضاء، ونرى أن اليابان وألمانيا يجب أن تصبحا من الأعضاء الدائمين نظرا للنطاق العالمي لمسؤولياتهما ونفوذهما.

إننا لسنا متأكدين بالنسبة للعدد الأنسب من الأعضاء، غير أننا نرى أن النسبة الحالية بين الفئتين

ينبغي الإبقاء عليها. ونعتقد أن من الضروري أن نضمن التمثيل المناسب للبلدان النامية وفقا لنص وروح الميثاق. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار حقيقة ما إذا كانت السياسات الوطنية متسقة مع مبادئ ومعايير الميثاق أم لا. ولدينا اعتقاد راسخ بأنه، إلى جانب المساهمات المالية الرئيسية، ينبغي أن نولي الاهتمام بما تقدمه البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من اسهامات نوعية وهامة لتعزيز مقاصد الميثاق ولمساعدة المنظمة في مجالات تتراوح بين قانون البحار والبيئة والتعاون الدولي من أجل التنمية.

ونعتقد أيضا أن اتفاقات تناوب العضوية يمكن تنفيذها على الصعيد الاقليمي في إطار فئة الأعضاء غير الدائمين لضمان مشاركة جميع الدول في مجلس الأمن. ونرحب بفكرة الاستعراض الدوري لهذه المسائل. ونوافق على أن يكون الهدف النهائي هو إلغاء حق النقض، غير أننا نسلم بأن الاتفاق فيما بين الدول ضروري. ونرى أن المسألتين مرتبطتان في الممارسة اليومية. وتبعا لذلك نحبذ، بالنسبة لموضوع اتخاذ القرارات، النهج التدريجي والمرحلي، وسنتقبل السبل والوسائل التي تؤدي إلى الحد من استعمال حق النقض أو حصره.

واسمحوا لي بأن أعرب عن تقديرنا للبلدان التي أثبتت تميزها في فترة الخمسين عاما الأخيرة بإسهامها الإيجابي للأمم المتحدة، سواء كانت مرشحة لمقعد دائم في مجلس الأمن أم لا.

السيد كريم (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن ينضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن التهنئة لرئيس الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة وزير الخارجية أمارا إيسي وزميليه في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية والمسائل ذات الصلة، الممثلين الدائمين لتايلند وفنلندا وعن الإشادة بهم، على العمل الممتاز الذي اضطلعوا به في توجيه مداولات الفريق العامل. ولدينا ثقة كاملة بأننا في ظل قيادة الرئيس الحالي سنتمكن بشكل جماعي من البناء على العمل المفيد الذي أنجز خلال الدورتين الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين للجمعية العامة.

إن مجلس الأمن هو الذراع التنفيذي للأمم المتحدة، ومن الطبيعي إذن أن تبدي الدول الأعضاء أكبر اهتمام بإعادة هيكلته وإصلاحه لجعله أكثر ديمقراطية وفعالية. وقد تم الإعراب بوضوح عن آراء بنغلاديش بصدد شتى جوانب هذه المسألة في مناسبات مختلفة في الماضي. وبالتالي، فإنني سأكون موجزا في كلمتي هذه.

ويتمثل الهدف الرئيسي لمسعانا، كما نراه، في أن يتاح لنا مجلس أكثر توافقا مع احتياجات عالمنا المعاصر وحقائقه الواقعة وتوقعاته وأكثر استجابة لها. والنهج التوافقي في نظرنا أفضل سبيل لتحقيق التقدم لبلوغ هذه الغاية. وقد أدى جانب الإصلاح الذي وصفه بعض الوفود بأنه الخيار اللين إلى توليد قدر كبير من الاتفاق. وتم الاعتراف بالحاجة إلى تفاعل أوثق بين المجلس والجمعية العامة، وزيادة الشفافية والمشاورات مع الدول غير الأعضاء في المجلس، واجتماعات الإحاطة غير الرسمية التي يعقدها رئيس المجلس، وزيادة مشاركة البلدان المساهمة بقوات في عملية صنع قرارات السياسة العامة. والواقع أنه أحرز تقدم كبير في هذه المجالات.

يوجد أيضا توافق واضح في الآراء بشأن ضرورة توسيع المجلس لجعله أكثر تمثيلا للعضوية الحالية. وهذا الجانب هام لأن الطابع التمثيلي للمجلس يعطي الشرعية والسلطة لقراراته.

ومع ذلك توجد اختلافات بشأن الحجم الحقيقي للزيادة التي ينبغي تحقيقها - وربما على نحو أكثر دقة بشأن طبيعة أو كنه التوسيع. وأحد الخيارات هو ببساطة توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين كما حدث في الستينات. والاقتراح الآخر هو زيادة الأعضاء الدائمين أيضا. وهناك اقتراح آخر بإنشاء فئة منفصلة لمقاعد شبه دائمة، الأمر الذي يقال إنه يعطي أيضا فرصا أكثر للبلدان الأصغر حجما أو المتوسطة الحجم لأن تكون أعضاء غير دائمين على أساس منتظم. واقترح أيضا إلغاء الحظر على إعادة الانتخاب الفوري للأعضاء غير الدائمين.

ووفدي على استعداد للنظر في جميع الخيارات بعقل متفتح. وإذا اتخذت أي خطوة أو تدبير يؤدي إلى وجود مجلس أكثر فعالية وكفاءة حظي ذلك بتأييدنا. ومع ذلك أود أن أؤكد على نقطتين، أولا، نتوقع أن يكون مفهوم المساواة في السيادة بين الدول هو المبدأ الذي يُسترشد به في عملية الإصلاح وإعادة التشكيل. ثانيا، إن للبلدان الأصغر والأكثر تأثرا، التي تشكل أغلبية الدول الأعضاء، مصلحة حيوية في وجود مجلس أمن فعال والتي يمكنها الاعتماد عليه. ويجب ألا تغيب عن الأنظار المصالح والتصورات المشروعة لهذه البلدان.

قبل أن أختتم بياني أود أن أدلي بملاحظة موجزة بشأن حق النقض. ووضع حق النقض - الذي كان يعكس الحقائق العسكرية لعام ١٩٤٥ - كصمام أمان ضروري للأمم المتحدة، يمنع المواجهة بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، الأمر الذي كان من الممكن أن يدمر المنظمة نفسها ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. لقد وضع حق النقض إلى حد ما حدودا لما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة، أو لما تحاول أن تفعله. وإذا كان استخدام حق النقض وضع الأمم المتحدة في موضع حرج خلال الحرب الباردة، فيمكن أن يدفع أيضا بأنه كفل بقاء المنظمة خلال الضغوط والتوترات التي سادت تلك الفترة.

واليوم بطبيعة الحال، لا يستخدم حق النقض. وهذا أمر سليم. غير أن ظله يخيم في الأفق باعثا شعورا بعدم الارتياح. ونود أن نرى استخدامه محددا أو مقيدا بمبادئ ومعايير واضحة. على أن ذلك قرار لا يمكن أن يتخذه إلا الأعضاء الدائمون أنفسهم. بيد أننا نأمل ونتوقع أن تحظى وجهات نظر واهتمامات الدول الأعضاء الأخرى بالاهتمام الواجب.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة البند ٤٧ من جدول الأعمال وبذلك نختتم هذه المرحلة من نظرنا في ذلك البند.

البند ٢٥ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

تقرير الأمين العام (A/50/438)

مشروع قرار (A/50/L.16)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل بيرو ليتولى عرض مشروع القرار A/50/L.16.

السيد غيجين (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): من الناحية العملية، أبدت أمريكا اللاتينية، منذ بداية استقلالها في القرن التاسع عشر، رغبة واضحة في تطوير المؤسسات في المنطقة. ويمكننا دون مبالغة أن نقول إن هذه المنطقة كانت في كثير من الحالات منطقة رائدة ونشطة في تعزيز العمل الفعال المتعدد الأطراف. ويتأصل هذا العمل في الجهد الجماعي الذي أدى إلى الاستقلال ويعكس بالتالي مثلا أعلى للتضامن. وهذا المثل الذي يستلهم فكرة الاتحاد الكونفدرالي للدول ترعرع خلال تاريخنا وتكيف مع التغيرات المختلفة ومع الحقائق الواقعة الجديدة.

وأنا لا أشير إلى مجالس بنما أو إلى اتحاد البلدان الأمريكية الذي يسبق الأمم المتحدة أو إلى منظمة الدول الأمريكية أو الترتيبات الإقليمية المتعددة التي تشمل تقريبا جميع مجالات العلاقات بين الدول في وقتنا الحاضر. ولكنني أشير على وجه التحديد إلى المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وبصفة خاصة إلى "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية"، وهو عنوان مشروع القرار A/50/L.16. ووفقا للتقاليد فإن وفدي يتشرف بأن يعرض على الجمعية العامة، بالنيابة عن جميع أعضاء المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية مشاريع القرارات المتعلقة بهذا الموضوع للنظر فيها. وإنني على ثقة من أن مشروع القرار هذا العام سيعتمد دون تصويت كما حدث على نحو ثابت في السنوات السابقة فيما يتعلق بمشاريع قرارات مماثلة.

ولقد أوضحت أن الغرض من مشروع القرار هو تعزيز وزيادة التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. ونعتقد أن هذا التعاون يمكن أن يكون بمثابة رابطة تعين على تناول المشاكل الجديدة والمشاكل التي يتأخر حلها التي تؤثر على منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الميادين الاقتصادية والمالية والتجارية التي تعمل فيها المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بجدية وحماس كبيرين.

ولن أشير إلى القيمة الكبيرة لتعاون الأمم المتحدة مع الترتيبات الإقليمية المتعددة في المرحلة الحالية. ولكنني أود أن أقول إن هذه التفاهمات تمثل اتجاها يسهم في خلق شيء يمكن أن يكون نظاما متعدد الأطراف ذا نشاط أكبر في المستقبل.

والواقع أن الاتجاهات السائدة في الاقتصاد العالمي التي انعكست في إضفاء الطابع العالمي على الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى تزايد العلاقات المتبادلة، تسير جنبا إلى جنب مع اندماج المناطق والمساحات الإقليمية. وهذا يبين أنه من الحتمي أن تكون الأمم المتحدة دائما في طليعة الأحداث السياسية والاقتصادية على حد سواء. وفي هذا الصدد، يمكن بطريقة ما أن تُدعى تنمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية دراسة حالة أو حالة اختبار.

ولأسباب عملية لن أسهب على نحو غير ضروري في وصف محتويات مشروع القرار المطروح أمام الوفود. فالواقع أنه يماثل مشاريع القرارات التي قدمت في السنوات السابقة ولكنه يتضمن عنصرا جديدا هاما، يستهدف ضمان أن تنظر الجمعية العامة في هذا البند كل سنتين، الأمر الذي يتسق مع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لترشيد أنشطتها وتقليل تكاليفها.

السيد إيلويكا (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد أعطانا زميلنا من بيرو عرضا ممتازا لمشروع القرار A/50/L.16 الذي تشارك بنما في تقديمه والذي نأمل أن تعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء.

ويتفق بيان وفدي عن هذا البند مع تقيد بنما بأهداف المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. فقد وقعت اتفاقية بنما التي أنشأت هذه المنظومة في عاصمة بلدي؛ ومنذ ذلك الحين نعتبرها مخلوقا إقليميا مشربا بروح سيمون بوليفار، ومعطى ولاية شرعية للعمل على تحقيق أهدافها بحيث يمكن احتساب جهودها وإنجازاتها من بين نجاحات التعاون الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

لقد جمعت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية منذ إنشائها جيلا من الأفراد ذوي الذكاء المرتفع والالتزام الراسخ تجاه الإقليم. وقد أظهر هؤلاء الأفراد حرصا على كفالة عمل آلية المنظومة وفقا لجدول زمني يتمشى في الكثير من أنشطته الأساسية مع جداول زمنية لشتى آليات الأمم المتحدة ومنظومتها.

وإنه ليسرنا أن نحيي هنا الأمين الدائم الجديد للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، السيد كارلوس مونيتا. فوجوده في هذه المنظومة يشكل برهانا على صحة ما جزم به في الاحتفال التذكاري الخاص بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة:

> "إن أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي [تنويان] ... بحزم أن [تؤكدا] ... من جديد هويتهما وتنوعهما في النظام الدولي الجديد البازغ. ... إن العولمة وتأسيس النهج الإقليمي لا يعنيان بأي حال من الأحوال أن نقبل دون مناقشة نموذجا واحدا متجانسا ولكن بالأحرى يجب أن نكتشف بدائل صحيحة يمكننا بها، في نطاق هويتنا الثقافية الخاصة، أن ندمج التجارب القيمة لدولنا الأعضاء مع تجارب الدول الأخرى في أجزاء أخرى من العالم". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٤٠، ص ٧٨)

كما يسرني جدا أن أرحب بالسفير ألان واغنر المراقب الدائم الجديد للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في الأمم المتحدة. إن سمعته الممتازة في الدبلوماسية وفي المجالين الاقتصادي والاجتماعي غنية عن التعريف.

كما أن من دواعي سرور وفدي البالغ أن السفير أوسكار دو روخاس الذي أبلى بلاء ممتازا بوصفه مراقبا دائما عن المنظومة قد بقي في الأمم المتحدة، واضعا موهبته وحماسه في خدمة بلده، فنزويلا، ومن ثم في خدمة منطقته.

إننا، وقد قرأنا تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/50/438 بشأن بند جدول الأعمال قيد النظر، نرى أنه يعكس جهود المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لإقامة علاقات مع الأمم المتحدة وشتى الهيئات الداخلة في منظومتها بما يساهم في قيام مشاركة منتجة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وميدان الاتصالات.

ويرغب وفدي أن يذكر بوجه خاص ما قامت به المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من إعداد لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في آذار/مارس من هذا العام في كوبنهاغن، وما قامت به من أنشطة خلاله. ولقد كان السيد مونيتا محقا تماما في قوله:

> "وكما بين مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد مؤخرا، يجب على بلداننا أن تستجيب لتحد ذي وجهين، فعليها أن تنمو وأن تتبنى الطرائق العصرية، وعليها في نفس الوقت أن تجد حلا لدين اجتماعي خطير وقابل للتفجر، يتمثل في التوسع الكبير للفقر والتهميش". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٤٠، ص ٧٨)

وقد أفضى ما قامت به المنظومة من أعمال أحسن التفكير فيها في هذه المناسبة إلى اقتراحات محددة. ولا بد من أن يكون لسلامة هذه الاقتراحات وأهميتها تأثير على عملية تنفيذ برنامج العمل المعتمد في كوبنهاغن في منطقتنا.

وفي هذا الشأن، قدم الأمين الدائم الحالي للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية تقييما وثيق الصلة جدا بالموضوع مفاده أنه، إلى جانب اعتماد تدابير فعالة للتعاون الدولي ترمي إلى الوفاء بالالتزامات التي قطعت في القمة الاجتماعية:

"... نعتقد أن خطة التنمية تتيح، إلى جانب اعتماد تدابير فعالة للتعاون الدولي لتنفيذ الالتزامات التي أقرت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، فرصة نادرة لاضطلاع الأمم المتحدة بدورها المركزي في تفصيل رؤية عالمية للعلاقات الاقتصادية الدولية وللتنمية العالمية". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الجلسات العامة، الجلسة ٤٠، ص ٧٨)

ومن بواعث التشجيع في هذا الخصوص أن نلاحظ موقف الأمانة الدائمة للمنظومة، على نحو ما ذكره في تموز/يوليه الماضي السفير سالفادور أريولا، الذي تميز بأنه أمين دائم للمنظومة أثناء الاستعدادات لعقد الاجتماع الحادي والعشرين لمجلس أمريكا اللاتينية. فلقد أشار إلى أن المنظومة لا تزال تقدم، كما فعلت في الماضي:

"برهانا تاما على صحة أهداف اتفاقية بنما، التي تتسق مع تعزيز التكامل والتعاون الإقليميين والنظام الدائم للتشاور والتنسيق من أجل اتباع مواقف واستراتيجيات مشتركة إزاء القضايا الاقتصادية والاجتماعية، سواء مع الهيئات والمحافل الدولية أو مع بلدان ثالثة وتجمعات إقليمية".

ويود وفدي أن يشير بشكل خاص إلى دور المنظومة في التعاون التقني بين البلدان النامية. فالمنظمة تستحق، بقيامها بهذا الدور، عرفان حكوماتنا وتشجيع الأمم المتحدة. ونحن، في هذا المجال من النشاط، نولي أهمية خاصة إلى التدابير الرامية إلى تكثيف دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبرامج التي تقوم بها الأمانة الدائمة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من أجل تتميم أنشطة المساعدة التقنية.

ومن رأي وفد بنما أن المنظومة تستطيع مواصلة القيام بدور بالغ القيمة في التعاون التقني والاقتصادي بين البلدان النامية. ونعلم أن لدى الأمم المتحدة الرغبة في تدعيم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ونأمل أن تتبلور هذه الرغبة، وأن تنفذ على نحو له مغزاه بمشاركة من المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. وأود أن أعيد التأكيد على التزام بنما القائم إزاء المنظومة.

السيد دي روخاس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): نؤيد مرة أخرى هذا العام مشروع القرار بشأن التعاون بين الأمم المتحدة و "المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية" وهو مشروع تحث بموجبه الجمعية العامة منظومة الأمم المتحدة على مواصلة وتكثيف دعمها لنشاطات المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والتعاون معها. وفي هذا الصدد نردد الكلمات التي سبق أن فاه بها ممثلا بيرو وبنما، اللذان نشكرهما على بيانيهما.

وكما يرى من تقرير الأمين العام حول هذا البند (A/50/438) كان التعاون بين المنظمتين في السنوات الأخيرة منتجا ونشيطا للغاية، ليس فقط مغطيا القضايا الاقتصادية الدولية التقليدية مثل التجارة والمال والدين الخارجي والتكنولوجيا، بل متوسعا أيضا الى مجالات جديدة هامة للحوار في سبيل التنمية، مثل القضايا الاجتماعية والبيئة وتحديث طرائق الانتاج وتصريف الأمور والإدارة، وهلم جرا.

إن المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية هي ، بالنسبة لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أداة تتزايد أهميتها للتعاون والتشاور الإقليميين حول قضايا ذات أهمية في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي وفي سبيل توفير التأييد الملموس والواقعي للجهود الجارية لتعزيز التكامل الاقليمي وكفالة أن تحصل منطقتنا على المكان الذي تستحقه في الإطار الجديد للعلاقات الاقتصادية الدولية. وينعكس هذا في المقرر الذي صدر مؤخرا عن اجتماع كويتو لرؤساء دول مجموعة ريو، بأن تطلب من المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية مساندتها التقنية لدعم سلسلة من المبادرات اقترحتها تلك المجموعة. ومن المؤكد أن كثيرا من هذه النشاطات سيجري في التعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وتوفر المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تنسيقا خاصا في كثير من البنود المطروحة على الأمم المتحدة كما يستدل على ذلك من أن الاجتماع التحضيري الاقليمي المنعقد في كانون الثاني/يناير القادم للدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية، سيعقد، كما في الماضي، تحت رعاية المنظومة الاقتصادية لأمريكا

اللاتينية. وبالاضافة الى ذلك قامت المنظمة في السنوات الأخيرة بتوطيد وجودها المؤسسي هنا في نيويورك. وكان لي شخصيا شرف الاشتراك في هذا. وسيعزز ذلك بلا شك التعاون، خصوصا بين الأمانتين، وكذلك بين الدول الأعضاء في المنظمتين.

وبذلك فمن الواضح أن تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنظومة الأمم المتحدة ليس فقط أمرا مرغوبا فيه بل هو أمر جوهري. ومما يهم منظومة أمريكا اللاتينية بصفة خاصة نظرا لشحة مواردها، أن تتمكن من الاستمرار في الاستفادة من مساندة برنامج الأمم المتحدة الانمائي، في سلسلة المشروعات والنشاطات التي قامت بها. ونود كذلك أن نشكر ذلك البرنامج، ولا سيما "مكتبه الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ووحدته الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية"، على مساعدته، وأن نردد صدى ما ورد في الفقرة ٣ من مشروع القرار الذي سنعتمده عما قليل - وآمل أن يكون ذلك بتوافق الآراء - بحث البرنامج على تعزيز وتوسيع مساندته الحيوية.

السيد سرسالي دي سيريسانو (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تكرر الارجنتين الاعراب عن مساندتها للتعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. ونحن ننتهز هذه الفرصة لنرحب بموظفين جديدين في منظومة أمريكا اللاتينية، هما الأمين الدائم، السيد كارلوس مونيتا، والمراقب الدائم لدى الأمم المتحدة، السيد ألان واغنر.

وتعلق الأرجنتين أهمية كبيرة على الآليتين الاقليميتين للتشاور وتنسيق السياسة العامة، في مجال الدبلوماسية الاقتصادية المتعددة الأطراف، النشطة والديناميكية، لتعالج على أساس مستمر البنود الواردة في جدول الأعمال. ونعتقد أن المشاورات البدئية بشأن تلك البنود ينبغي دائما أن تجري على الصعيد الاقليمي. والمنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية محفل وستبقى محفلا له الأولوية للتناقش والتعاون الاقليميين. وهذه نظرة تؤكدها الفقرة ٣٦ من "الإعلان" الذي اعتمده رؤساء الدول في مؤتمر القمة الايبيري - الأمريكي، الذي عقد في تشرين الأول/اكتوبر في باريلوخي، بالأرجنتين.

وننظر الى التشاور والتنسيق في السياسة العامة الاقليمية باعتبارهما تكملة للجهود الدولية. ونحن، البلدان التي تستخدم هذا التكامل، نعتقد أن لكل كيان مزاياه الخاصة. وفي حالة المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، كانت هذه المنظومة نافعة جدا منذ انشائها ليس فقط كتكملة اقليمية للجهود الدولية، بل كذلك كهيئة تؤيد تناول موضوعات جديدة ذات منفعة للمنطقة ككل. وليس هذا أمرا نظريا محضا بل تبديا ملموسا في عمل اللجنة الثانية حول المسائل الاقتصادية والمالية، إذ جرت استشارة المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بشأن عدد من البنود، وكانت المنظمة ذات مساعدة كبيرة لجميع بلدان المنطقة.

لهذه الأسباب كلها ولسبب تاريخ الأرجنتين في التعاون مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، نحث الجمعية العامة على أن تعتمد مشروع القرار A/50/L.60، الذي يتضمن طلبا جديدا الى الأمين العام بأن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين تقريرا عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. وأعتقد أن ذلك يتيح للأمين العام فسحة من الوقت تكفي لأن يقوم باستعراض متعمق للتعاون بين المنظومتين وبمزيد من التعزيز لهذا التعاون.

السيد بيروكال سوتو (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): دعوني أبدأ بتهنئة رئيس الجمعية العامة على الطريقة الطيبة التي يرشد بها عمل هذه الهيئة.

يتضمن تقرير الأمين العام عن البند المطروح علينا (A/50/438) موجزا طيبا لمستوى ودرجة التعاون بين الوكالات المتخصصة وغيرها من منظمات منظومة الأمم المتحدة من ناحية والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من ناحية أخرى. إن التعاون الدولي في سبيل التنمية التزام رئيسي للأمم المتحدة، خصوصا فيما يتعلق بالبلدان النامية وبهيئاتها الاقليمية ودون الاقليمية - أي، في هذه الحالة، بالمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. ومع ذلك ليس هذا مجالا للنشاطات معروفا معرفة طيبة للرأي العام العالمي، فيما يتجاوز نطاق الدائرة الضيقة للخبراء وللسلطات الحكومية.

وأشير الى التعاون التقني مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، ولكن يمكن أن أشير أيضا الى التقارير، التي ستنظر فيها الجمعية العامة في الأيام القليلة القادمة، والتي تتصل بجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرها من هيئات التعاون والتنسيق الإقليمية.

وللأسف، هناك تصور خاطئ فيما يتعلق بأحد الالتزامات الأساسية للأمم المتحدة. فمن شأن القيام بدراسة متأنية لتقرير الأمين العام أن تكشف عن مدى تعاون الأمم المتحدة الحقيقي، من خلال برامجها ووكالاتها وأجهزتها، مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. والبلدان الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تريد بكل تأكيد زيادة هذا التعاون التقني وزيادة تكثيفه، وتود أن ترى الأمم المتحدة تضاعف مرتين، بل ثلاث مرات جهودها الإنسانية والمالية للوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في الميثاق وفي القرارات التي لا حصر لها التي اتخذتها الجمعية العامة وهيئات أخرى من هيئات الأمم المتحدة.

ومن المفهوم أن يبدي إخواننا وأخواتنا في مناطق نامية أخرى من العالم، مثل المناطق النامية في افريقيا وآسيا، نفس الرغبة. وهذا هو ما ينبغي أن يكون عليه الحال. فهذا مجال يتشاطر فيه العالم النامي شواغله وهو يتصل بالحالة الدولية الراهنة وبالتوقعات الاقتصادية الأساسية لبلداننا. وهو عالم يصبح بسرعة أكثر تكافلا وعولمة، وأصبح لجدول الأعمال الدولي تأثير أقوى وأكثر غرابة على وضع مختلف جداول الأعمال الوطنية والإقليمية، مما يجعل من الضروري بصورة متزايدة قيام التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومختلف البلدان والهيئات الإقليمية ودون الاقليمية للعالم النامي - التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الجنوب والشمال المتقدم النمو. ويتعين على بلدان ما يسمى بالعالم الثالث أن تطالب بهذا التعاون مرات ومرات، بيد أنه قد يكون ضروريا في حالات كثيرة، سواء بالنسبة للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية أو أية منظمات إقليمية أخرى من العالم النامي، لأن هذا التزام أساسي للأمم المتحدة، وإذا لم نجعل أصواتنا تُسمع فإن الأمم المتحدة قد يغيب عن بالها سبب وجودها في حد ذاته.

ولسنا هنا لنجابه فقط أزمات عصرنا السياسية. إننا هنا أيضا لنجعل التعاون الدولي من أجل التنمية أحد الأعمدة الرئيسية لعمل الأمم المتحدة اليومي المتصل بعلاقات الشمال والجنوب والعلاقات فيما بين بلدان الجنوب.

وأود أن أؤكد على هذا الجانب من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل التعاون مع المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وغيرها من هيئات إقليمية ودون إقليمية معنية بالتعاون بين البلدان النامية، ولكنني أعتقد أيضا أن من المناسب الإشارة الى الأهمية الأساسية للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وإذا لم ندعم قدرتنا للمفاوضات المشتركة، بإعداد الهياكل المناسبة من خلال الهيئات الاستشارية وهيئات التنسيق الإقليمية ودون الإقليمية، فإننا سنضيع بعض الفرص الحقيقية للتفاوض بين بلداننا وبلدان الشمال المتقدمة النمو. والمنطق الذي أدى الى إنشاء المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية من خلال توقيع اتفاقية بنما في عام ١٩٧٥، لا يزال صالحا، وشعر بأهميته أكثر من ذي قبل بسبب الحقائق الواقعة الدولية الجديدة لنهاية هذا القرن. وينطبق هذا القول ليس على منطقتنا فقط، بل أيضا على المنظمات الإقليمية في افريقيا وآسيا.

وباسم بلدي، كوستاريكا، أود أن أعرب عن التأييد الكامل لمشروع القرار المقدم الى الجمعية العامة للنظر فيه، وبوصفي نائبا دائما سابقا لأمين المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وباسم السلطات التي طلبت إليّ أن أفعل ذلك، أود أن أشكر الجمعية العامة كلها على تأييدها مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/50/L.16 والوثيقة A/50/438 و Corr.1 المعنونة "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية". وبمشاريع قرارات من هذا النوع وبتنفيذ برامج التعاون الدولي الإنمائية اللازمة والفعالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي المناطق النامية في آسيا وافريقيا، سنتمكن من إعطاء شكل حقيقي لنص وروح الالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد فلورينسو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعلق البرازيل أهمية كبيرة على الدور الذي اضطلعت به المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في الإسهام بفعالية في عمل الأمم المتحدة. ولم يقتصر هذا التعاون على وضع وثائق هامة للمناقشات داخل هذه المنظمة؛ ففيما يتجاوز ذلك، كان دور المنظومة مهما في طرح وتنسيق وتبادل الآراء، على نحو غير رسمي، بين ممثلي منطقتنا بشأن قضايا تتصل بالتنمية.

وإن البرازيل ممتنة للدور الذي اضطلعت به المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في مناقشات "خطة للتنمية" وغيرها من القضايا المتصلة بالتنمية. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على تأييدنا الكامل لمشروع القرار الذي قدم. وأود أيضا أن أشكر السفير أوسكار دي روخاس، الممثل

السابق للمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية لدى الأمم المتحدة، وأن أرحب بخلفه، السيد ألان واغنر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا الى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

نبت الآن في مشروع القرار A/50/L.16.

أود أن أخبر الجمعية العامة أنها في دورتها الأخيرة اعتمدت مشروع القرار المقدم في إطار هذا البند دون تصويت.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/50/L.16؟

اعتمد مشروع القرار A/50/L.16 (القرار ٥٠/١٤).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أفترض أن الجمعية تود اختتام نظرها في البند ٢٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٥٠ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي

مشروع قرار (A/50/L.20)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل مصر لعرض مشروع القرار A/50/L.20.

السيد العربي (مصر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أعرض مشروع القرار المتعلق بالبند ١٥٠ من جدول الأعمال وعنوانه "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي". وهو وارد في الوثيقة A/50/L.20.

لقد ثبت من التطورات الأخيرة في العلاقات الدولية المعاصرة زيادة اشراك البرلمانات الوطنية، باعتبارها عنصرا أساسيا في هيكل الدولة، في تشكيل العلاقات بين الشعوب فضلا عن تعزيز العلاقات الدولية والعلاقات الثنائية بين الدول. والواقع أن دور البرلمانات الوطنية في الشؤون الدولية لم يعد قاصرا على التصديق على المعاهدات أو إقرار مساهمات مالية في المنظمات الدولية. لقد اتسع نطاق هذا الدور ليشمل التعاون الدولي عن طريق العمل الجماعي الذي يضطلع به الاتحاد البرلماني الدولي، وهو منظمتها العالمية التي تشاطر الأمم المتحدة مقاصدها ومبادئها.

وتأتي الزيادة في عضوية الاتحاد البرلماني الدولي لتشمل ١٣٥ برلمانا وطنيا إنعكاسا واضحا لدوره الفعال في العالم المعاصر.

وينم تنوع أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي عن الأهمية التي يعلقها أعضاؤه على المواضيع المختلفة التي هي قيد النظر في الأمم المتحدة. ولقد قام الاتحاد بدور في غاية الايجابية والنشاط في دعم جهود الأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم في شتى الصراعات، وفي ميادين نزع السلاح والقانون الانساني الدولي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبيئة، والنهوض بالمرأة؛ فضلا عن دوره الهام في تعزيز الديمقراطية. ويقوم هذا كله بالطبع دليلا ساطعا على تاريخ الاتحاد الطويل في مؤازرة الأمم المتحدة.

وقد اعتمد المجلس البرلماني الدولي في دورته الاستثنائية المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس الى ١ أيلول/سبتمبر من هذا العام الاعلان المعنون "الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين" وذلك بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لانشاء الأمم المتحدة. ويقدم هذا الاعلان نظرة برلمانية عالمية مجملة الى القضايا الرئيسية التي تنظر فيها الأمم المتحدة. ونظرا لأهمية هذه الوثيقة، فإن وفدي طلب، مع وفد السنغال، توزيعها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة في إطار عدة بنود منها البند المطروح أمامنا الآن. والاعلان وارد الآن في الوثيقة A/50/561 الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

وتسليما بالحاجة الى استمرار تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، قررت اللجنة التنفيذية للاتحاد السعي الى إقامة علاقة أوثق مع الأمم المتحدة بإبرام اتفاق بشأن التعاون بين المنظمتين. واعتمد القرار بالاجماع في المجلس البرلماني الدولي المؤلف من جميع أعضاء الاتحاد والذي يرأسه السيد أحمد فتحي سرور، المتحدث باسم مجلس الشعب المصري، بصفته الرئيس الحالي للاتحاد.

وقد اتخذت حكومة السنغال الخطوة الأولى بطلب إدراج بند اضافي عن هذا الموضوع في جدول أعمال

الدورة الخمسين للجمعية العامة. وأيدت هذا الطلب حكومات الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية وحكومات الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، واقترحت مشروع قرار بخصوص هذا البند من جدول الأعمال.

وبعد مشاورات غير رسمية مستفيضة ومفتوحة العضوية تم التوصل الى مشروع قرار منقح حظي بالموافقة العامة. وقدمت مشروع القرار هذا ٥٥ دولة عضوا، وهو وارد في الوثيقة A/50/L.20.

وفي ديباجة مشروع القرار، تعتبر الجمعية العامة أن أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي تكمل وتدعم أعمال الأمم المتحدة. وتعرب الجمعية عن رغبتها في تعزيز التعاون القائم بين المنظمتين في إطار جديد وملائم.

وفي منطوق مشروع القرار، تطلب الجمعية الى الأمين العام اتخاذ الخطوات اللازمة لإبرام اتفاق بشأن التعاون بين المنظمتين ينص على حكم بالتشاور والتمثيل المناسب والتعاون بصفة عامة وفي مجالات محددة وتقديم تقرير عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها القادمة.

ونظرا للتوازن الحساس الوارد في مشروع القرار هذا الذي جاء التوصل اليه، كما ذكرت قبل هنيهة، من خلال مشاورات مكثفة مفتوحة العضوية، يسرني أن أقترح باسم مقدمي مشروع القرار أن تعتمده الجمعية بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة للسيدة نجمة هبة الله، وكيلة رئيس مجلس الشيوخ بالبرلمان الهندي وعضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي.

السيدة هبة الله (الهند) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إنني أقف بينكم مؤيدة للبند ١٥٠ من جدول الأعمال "التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي".

فاليوم، وبعد ١٠٧ أعوام من إنشاء الاتحاد البرلماني الدولي، وقبل زهاء نصف عقد لا أكثر من فجر الألفية الثالثة القادمة، وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة أصبح من الأهمية بمكان أن ندرك أنه رغم إحراز تقدم هام في جميع الميادين لا يزال أمامنا الكثير من المهام التي يتطلب اهتمامنا العاجل. فهناك أكثر من بليونين من الأشخاص في العالم لا يزالون يعيشون في فقر مدقع وعاطلين عن العمل؛ والجوع وسوء التغذية قد لحقا بالبلدان جميعها، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. وأصبح النمو الاقتصادي المتواصل ضروريا لضمان استئصال علل عديدة من كوكبنا. والتجارة هي أكسجين الاقتصادات. ولكن التجارة عبر الحدود بين الشركات عبر الوطنية أصبحت تشكل ثلث التجارة العالمية ونحو ١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي على المستوى العالمي. ولا يستطيع أي بلد نام أو مجموعة من البلدان النامية مجاراة هذه القوة التجارية التي تساندها تدفقات مالية هائلة ويمكنها أن تحقق الصمود والنجاح للهيكل المالي لأي بلد أو تقصمه.

وترجع العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي الى فترة إنشاء هذه المنظمة العالمية ذاتها، التي قام بها الاتحاد البرلماني الدولي بدور كبير جدا. وقد علمنا للأسف الشديد من رسالة الأمين العام للأمم المتحدة الموجهة الى المؤتمر الرابع والتسعين للاتحاد في بوخارست في وقت سابق من هذا العام، بالأزمة المالية التي تمر بها هذه المنظمة في وقت تتزايد عليها فيه المطالبة باضطلاعها بمهام شاقة. ورجاؤنا أن يتم قريبا التغلب على هذه الأزمة الناجمة عن مشكلة التدفق النقدي.

إن الأمم المتحدة منظمة تتألف من دولها الأعضاء وتتيح الصوت والساحة للعملية الحكومية الدولية. أما الاتحاد البرلماني الدولي فيمثل، من الناحية الأخرى، الارادة المتنوعة لشعوب العالم التي يتم التعبير عنها من خلال ممثليها في البرلمانات الوطنية، الذين ينتمون الى الحزب الحاكم والمعارضة وكليهما. ويجب إضفاء صبغة رسمية على علاقة تعاونية تنشأ بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة بحيث تستفيد العملية الحكومية الدولية من تجربة ممثلي الشعب المنتخبين.

ويسعدني أن أعلن أن حكومة الهند، بعد أن أقنعتها المجموعة البرلمانية الهندية، قد شاركت في تقديم مشروع قرار في الأمم المتحدة لهذا الغرض، وهو المشروع الذي تنظر فيه الجمعية الآن. وأن وفدي على قناعة بأن هذه العلاقة التعاونية سيتجلى فيها حقا الدعم المتواصل من جانب الاتحاد البرلماني الدولي لجميع برامج وأنشطة الأمم المتحدة. وأن هذه العلاقة إذ تجلب أفكارا جديدة ودعما وطيدا لمثل ومفاهيم الديمقراطية، سوف تسهم أيضا في توطيد الطابع الديمقراطي في

الأمم المتحدة نفسها وفي عمليات إعادة التشكيل. وتحديد الحيوية والتعزيز والإصلاح فيها.

ومن بين المهام الماثلة أمام الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي اليوم مهمة تنظيم الاقتصاد الدولي الذي تبدل مجراه بفعل التحركات العالمية للتجارة ورأس المال واليد العاملة؛ مهمة تيسير تفتح النظم السياسية بحيث تتخذ الديمقراطية أساسا للحكم الوطني؛ ومكافحة آفات المخدرات، والاتجار بالأسلحة، والجريمة، والارهاب، التي يبدو أنها قد حلت محل آفات الحرب؛ والنمو السكاني المزعج؛ وعدم المساواة الصارخ فيما بين الرجل والمرأة؛ وتدهور البيئة؛ ومعالجة قضايا السلم ونزع السلاح.

لقد ظلت الأمم المتحدة منذ إنشائها قبل نصف قرن، تقوم بمهمة إقرار السلم العالمي بتشجيع نزع السلاح. وقد ظلت تسعى الى تحقيق المساواة الاقتصادية، والتوزيع العادل للموارد، والقدرة على تسخير الموارد الطبيعية من خلال وكالاتها المتخصصة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وما برحت تسعى أيضا الى تربية جيل سليم صحيا من خلال منظمة الصحة العالمية، بالإضافة الى محاولة مكافحة النمو السكاني الجامح من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وقد دأبت الأمم المتحدة على تناول مسألة تمكين المرأة. وقد طالبت منذ عقدين في المكسيك، وفي السنة الجارية في بيجين، أمم العالم بأن تعطي للنصف المهمل والمستغل من الانسانية مركز الشريك المتكافئ في جميع مناحي الحياة. والأمم المتحدة إدراكا منها لضرورة حماية البيئة على الكوكب، راحت تتصدر بحماس لقضية حماية البيئة.

وقد أيدنا نحن في الاتحاد البرلماني الدولي دائما هذه الخطوات. واعترفنا بمسؤولية البرلمانات في حل القضايا العالمية. كما تناول، الاتحاد البرلماني الدولي، تحت عدة بنود في جداول أعماله على مر السنوات، المشاكل المتصلة بنزع السلاح، والسلم العالمي، والتنمية الاجتماعية، والبيئة، وتحديد السكان، وقبل كل شيء قضية المساواة بين الرجل والمرأة. وفي الحقيقة، قام الاتحاد البرلماني الدولي بتنظيم أربعة مؤتمرات متخصصة خلال السنوات الخمس الماضية: بشأن البيئة، في البرازيل؛ وبشأن السكان، في القاهرة؛ وبشأن التنمية الاجتماعية، في كوبنهاغن؛ وبشأن المرأة في بيجين وستقوم دلهي، في شباط/فبراير ١٩٩٧، استجابة لنداء الأمم المتحدة؛ باستضافة مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المعني بالمساواة بين المرأة والرجل في صنع القرار، كمتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين.

إن الأمم المتحدة هي بمثابة الهيئة التمثيلية للجناح التنفيذي لحكومات دول العالم. والاتحاد البرلماني الدولي هو الهيئة التمثيلية للجناح التشريعي لدول العالم. وكما هو الحال في أية دولة ناجحة، يلزم أن يعمل الجناح التنفيذي والجناح التشريعي، معا في تعاون وثيق، وعليه يلزم على الصعيد الدولي أيضا يجب أن يكون هناك تعاون وثيق بين هذين الجهازين، التنفيذي والتشريعي، أي الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي. ويمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يقوم، من خلال البرلمانيين، بدور رئيسي في نشر الوعي بأنشطة وإنجازات الأمم المتحدة على مستوى القاعدة الشعبية. وعندئذ يمكن للأمم المتحدة أن تستمد قوتها وإلهامها من القاعدة الشعبية، وأن تتصدر عملية التنمية من خلال مشاركة الشعوب، وهي المشاركة التي جرى التشديد الكبير عليها في التقارير المتتالية الصادرة عن موضوع التنمية البشرية.

يجتمع الاتحاد البرلماني الدولي مرتين في كل سنة ويناقش مسائل عالمية، هي بحكم طبيعتها نفس المسائل المعروضة أيضا على الأمم المتحدة. وأن الأمم المتحدة بالعمل في تعاون وثيق مع الاتحاد البرلماني الدولي بعد منحه المركز الحكومي الدولي، يمكن أن تحقق رؤيا الديمقراطية العالمية، التي ما برحت الأمم المتحدة تنادي بها وتغذي فكرتها.

وبوصفي عضوا في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي، أكدت دائما على التشابه الأساسي في النهج، والتلاقي في العمل، والأهم من ذلك، الاتفاق الكامل في الأهداف بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة. فماذا يمكن أن يقال أكثر من هذا دفاعا عن قيام علاقة تعاونية مفيدة فيما بين الاثنين؟ إنني مقتنع بأنه يقع علينا، كممثلين لبرلماناتنا وشعوبنا في الاتحاد البرلماني الدولي، وكممثلين لحكوماتنا وأممنا في هذه الجمعية، أن نبدأ اليوم عملية تتوج ببناء مجتمع جديد يقوم على التزام العدالة والشرف في المعاملة، وعلى الانصاف والتعاطف، وعلى المساواة والكرامة للجميع. وأن نجاحنا في هذه المهمة لا يعتبر دينا علينا إزاء أنفسنا فحسب بل أيضا إزاء الأجيال المقبلة. ولتشابك أيدينا في خدمة هذه المهمة النبيلة.

واسمحوا لي أن أناشد الجمعية إظهار تأييدها لهذا البند من جدول الأعمال.

برنامج العمل

يشغل السيد بيبولسونغرام (تايلند)، نائب الرئيس، مقعد الرئاسة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود الاعلان عن بعض الأمور المتعلقة ببرنامج عمل الجمعية العامة.

إذ أود أن أبلغ الأعضاء بأنه سيجري صباح يوم الثلاثاء، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر تناول البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند ١٦ من جدول الأعمال، المتعلقين بانتخاب تسعة وعشرين عضوا لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وانتخاب اثني عشر عضوا لمجلس الأغذية العالمي، وذلك بالاضافة الى البند الفرعي ١٧ (و) من جدول الأعمال المتعلق بتعيين سبعة أعضاء في لجنة المؤتمرات. وفي نفس الصباح، كما أعلن من قبل، ستنظر الجمعية أيضا في البند ١٥٢ من جدول الأعمال المعنون "استعراض دور مجلس الوصاية"، وفي البند ٣٨ من جدول الأعمال المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي".

وأود أيضا الاعلان عن أمر يتصل بالبند ٢٠ من جدول الأعمال المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة".

لقد طلب مني السفير أرنست شوتشاريبا ممثل النمسا، وهو منسق المشاورات غير الرسمية بشأن مشاريع القرارات الخاصة بالبند ٢٠ من جدول الأعمال، أن أبلغ الوفود الراغبة في تقديم مشاريع قرارات تحت هذا البند بأن تقوم بذلك في حدود التاريخ المستهدف وهو يوم الجمعة الموافق ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ولكن اسمحوا لي أن أضيف الى هذا أنه سيكون من المفيد أن يتم تقديم مثل هذه المشاريع في أسرع وقت ممكن، لإتاحة الوقت اللازم لإجراء مزيد من التفاوض حولها بغية التوصل الى توافق في الآراء بشأنها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠